الأمم المتحدة S/2012/283

مجلس الأمن

Distr.: General
1 May 2012
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا – مقدمة

١ - يُقدَّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٢٩ من قرار مجلس الأمن ٢٠١٠ (٢٠١١)، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أقدم كل أربعة أشهر تقريرا عن هذا القرار من جميع جوانبه. ويقدم التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي جرت في الصومال بشأن المسارات الرئيسية الثلاثة لنهج الأمم المتحدة، وهي: (أ) المسار السياسي؛ (ب) المسار الأمني؛ (ج) المسار المتعلق بالمساعدات الإنسانية والإنعاش والتنمية وحقوق الإنسان، وذلك خلال الفترة الممتدة من صدور تقريري المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (S/2011/759) إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وقد قدمت معلومات مستكملة عن بعض المسائل إلى المجلس في تقريري المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (S/2012/74). ويقيِّم التقرير أيضا التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية.

ثانيا – الحالة السياسية

٢ - أحرز تقدم في الأشهر الأخيرة على الجبهتين السياسية والأمنية في الصومال وأرست الحكومة الاتحادية والقوات المتحالفة معها وجودا لها في مدن استراتيجية رئيسية في جنوب ووسط الصومال. وبدأت الحكومة الاتحادية الانتقالية بتقديم الخدمات في المناطق المستعادة حديثا. ويتواصل في أثناء ذلك تنفيذ خريطة الطريق لأيلول/سبتمبر ٢٠١١ والمتعلقة بإنهاء المرحلة الانتقالية، بالاتفاق بين أصحاب المصلحة بشأن الطرائق المتعلقة بتشكيل جمعية تأسيسية، والبرلمان الاتحادي الجديد، والانتخابات.

٣ - ومع اقتراب المرحلة الانتقالية من نهايتها، يتواصل ارتفاع مستوى الرهانات السياسية. وتظهر التوترات بشأن اختيار الممثلين في الجمعية التأسيسية. وبعد رفض خريطة الطريق وعملية غاروي، هددت مجموعة من البرلمانيين بإجراء انتخابات موازية للرئيس في

040512 030512 12-31972 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣٠ نيسان/أبريل. وفي الوقت نفسه، فإن الهجوم الانتحاري الذي استهدف على ما يُزعم رئيس الوزراء في المسرح الوطني في ٤ نيسان/أبريل، زاد من انعدام الثقة داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية وبين الجهات السياسية الفاعلة في مقديشو.

٤ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا تزايد التوترات بين ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند'' والحكومة الاتحادية الانتقالية بعد تشكيل ''ولاية خاتومو'' المعلنة ذاتيا في مناطق سول وسناغ وكين المتنازع عليها في شمال الصومال.

ألف - تنفيذ خريطة الطريق

٥ - تواصل آليات تسريع إنجاز المهام ذات الأولوية عملها. وأسس مكتب رئيس مجلس الوزراء وحدة لدعم التنفيذ في ١٠ كانون الثاني/يناير. واجتمعت اللجنة التقنية المعنية بتنفيذ خريطة الطريق في ٢٠ آذار/مارس في مقديشو كما اجتمع الفريق الدولي المعني بالتنسيق والرصد في ٣٠ آذار/مارس في نيروبي. ولاحظ الفريق الجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة الصوماليين ودعا إلى تقديم الدعم الدولي لعملية إنهاء المرحلة الانتقالية في الموعد المحدد.

٦ - ويمضي تنفيذ خريطة الطريق قدما، وأنجزت مهام كثيرة. غير أن بعض المهام تأخر، ويعزى ذلك أساسا إلى الافتقار إلى الموارد واستمرار الأزمة داخل البرلمان الاتحادي الانتقالي. وأحرز التقدم الوارد فيما يلي في المهام الأربع ذات الأولوية التي تستهدف إنهاء المرحلة الانتقالية بحلول ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢:

الأمن

٧ - أحرز تقدم مطرد في الوصول إلى المعيار الأمني، بما في ذلك إنشاء لجان أمنية للمقاطعات في مقديشو والانتهاء من وضع خطة عمل بشأن منع تجنيد الأطفال. غير أنه لا يزال يُنتظر اعتماد الخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار نظرا لحالة الجمود في البرلمان.

الدستور

٨ - أكد المؤتمر الدستوري التشاوري الوطني الصومالي الثاني الذي عقد في غاروي، في ''بونتلاند'' في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ (مؤتمر غاروي الثاني؛ انظر المرفق الثاني) المبادئ المتفق عليها في مؤتمر غاروي الأول (انظر المرفق الأول)، وتوصل إلى توافق في الآراء بشأن طرائق اعتماد الدستور وتشكيل البرلمان الاتحادي الجديد المؤلف من مجلسين؛ والهيكل الاتحادي للصومال، بما في ذلك مركز العاصمة مقديشو؛ وهيكل السلطة التنفيذية الاتحادية؛ وعناصر مخطط النظام الانتخابي. ووافق المؤتمر أيضا على تخصيص

نسبة ٣٠ في المائة كحد أدنى لتمثيل المرأة في البرلمان وغيره من المؤسسات التي أنشئت لإنهاء المرحلة الانتقالية. وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال بعض المسائل الأساسية قائما بشأن تنفيذ المبادئ المتفق عليها.

٩ - وفي ٢٦ آذار/مارس، اتفق الموقعون على خريطة الطريق، في اجتماع عقد في غالكاسيو، على تخفيض مجموع أعضاء الجمعية التأسيسية المستهدف في غاروي وقدره ١ ٠٠٠ مندوب إلى ٨٢٥ مندوبا لتيسير استخدام صيغة ''٤-٥'' لتمثيل العشائر. وسيقوم ١٣٥ زعيما تقليديا باختيار كل من الجمعية التأسيسية والبرلمان الاتحادي الجديد بعد إجراء مشاورات مع الزعماء الدينيين والمثقفين والشباب والنساء وأصحاب الأعمال. واتفق الموقعون على تشكيل لجنة اختيار فنية، عوضا عن اللجنة الانتخابية المؤقتة المستقلة التي كان يتوخى سابقا إنشاؤها، وذلك لاستعراض المرشحين الذين جرت تسميتهم ومساعدة الزعماء التقليديين. ويجري حاليا إنشاء هذه اللجنة. غير أن هذه التعديلات أثارت شواغل لدى جهات منها منظمات المجتمع المدني التي اجتمعت في عنتيبي، بأوغندا، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ آذار/مارس، لمناقشة دورها في تسمية أعضاء المؤسسات الجديدة.

١٠ - وفي أثناء ذلك، ظل مشروع الدستور نفسه قيد المناقشة، ولا يزال ينتظر طرحه على الجمهور للتشاور بشأنه. ولئن كان الدستور الجديد سيبقى مؤقتا ريثما يجرى استفتاء عام، فمن الجدير بالملاحظة أن بعض القضايا الخلافية الرئيسية لا يزال دون حل من قبيل دور الشريعة. سعت بعض الأطراف الفاعلة إلى تقييد الأحكام المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية في مشروع الدستور. ويستمر تقديم المساعدة التقنية إلى القائمين بالصياغة.

١١ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل البرلمان الاتحادي الانتقالي في مأزق. وواصلت مجموعة البرلمانيين الذين أعلنوا خلع رئيس البرلمان شريف حسن شيخ آدم في كانون الأول/ديسمبر رفض عملية غاروي وأصرت على عرض خريطة الطريق على البرلمان. وقررت المجموعة في ٤ نيسان/أبريل إنشاء لجنة انتخابية وصوتت على تقديم موعد الانتخابات المتعلقة بمنصب الرئيس من آب/أغسطس إلى ٣٠ نيسان/أبريل. وأعلن الرئيس ومجلس الوزراء ولجنة الأمن الوطني أن الإجراءات التي قام بها أعضاء البرلمان غير قانونية. ويقوم ممثلي الخاص وشركاؤه الدوليون والإقليميون بالتشاور مع أصحاب المصلحة الصوماليين للتوصل إلى حل. ومع عجز البرلمان الاتحادي الانتقالي عن أداء وظيفته، تسعى المؤسسات الانتقالية الأخرى إلى التغلب على العقبات القانونية والشروع في اعتماد التشريعات المعلقة.

التوعية السياسية والمصالحة

١٢ - أعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية في كانون الثاني/يناير عن سياسة وطنية للمصالحة وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة حديثا في جنوب وسط الصومال. وأنشأت أيضا لجنة توجيهية وطنية لتعزيز المصالحة الاجتماعية واستعادة القانون والنظام والعدالة في تلك المناطق. وفي غضون ذلك، قام وفدان رفيعا المستوى من الوزراء والبرلمانيين، برئاسة رئيس مجلس الوزراء ورئيس البرلمان على التوالي، بزيارة مدينتي بيليدوين وبيدوا المستعادتين حديثا. وفي ٢١ آذار/مارس، سافرت بعثة شارك في تنظيمها كل من مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بيدوا واجتمعت مع محافظها المؤقت، عبد الفتاح محمد إبراهيم جيسي.

١٣ - وفي ٢٩ آذار/مارس، اجتمع ممثلي الخاص مع ممثلي الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمواءمة النهج الموضوعة لتحقيق المصالحة وإعادة البناء في المناطق المستعادة حديثا دعما لسياسة الحكومة الاتحادية الانتقالية في مجالي المصالحة وتحقيق الاستقرار. واجتمع أيضا مع الحكومة الاتحادية الانتقالية سعيا لضمان أن يكون الدعم الدولي متسقا ومنسقا، ودعما للمشاورات من خلال عقد مجموعة من الاجتماعات مع الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وتحقيقا لهذه الغاية، يقوم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بتيسير تحديد أصحاب المصلحة في جنوب وسط الصومال، لتحليل ديناميات السلطة في تلك المناطق، والقيادات السياسية والأمنية الموجودة فيها، وتوجهاتها السياسية وقدراتها. وسييسر ذلك بدوره وضع استراتيجية سياسية منقحة، وهو يساعد في وضع الترتيبات الأمنية المناسبة التي تعزز المكاسب العسكرية في تلك المناطق.

الحوكمة الرشيدة

١٤ - على الرغم من أن مجلس الوزراء أقر الميزانية الوطنية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، فإن البرلمان لم يعتمدها بعد بسبب حالة الجمود الراهنة. وفي أثناء ذلك، يمكّن حكم قانوني خاص المؤسسات الحكومية من الحصول على التمويل لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتجديد، ريثما تجري الموافقة على الميزانية الوطنية. ووافقت الحكومة الاتحادية الانتقالية على إنشاء لجنة لمكافحة الفساد من خلال إحياء قانون عام ١٩٦٨ لمكافحة الفساد وإعادة تأسيس المكتب السابق للتحقيق ومكافحة الفساد.

١٥ - وبناء على طلب من الحكومة الاتحادية الانتقالية، نظمت الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة البحرية الدولية حلقة عمل فنية في ١٥ و ١٦ شباط/فبراير للنظر في سبل تحسين الجمارك وتحصيل الإيرادات في ميناء مقديشو. وتمت الإشارة إلى اعتماد برنامج كولومبوس التابع لمنظمة الجمارك العالمية كخيار محتمل.

١٦ - واعتمدت الحكومة الاتحادية الانتقالية قانون الاتصالات الصومالي الوطني في ٢٢ آذار/مارس. وسيتيح قانون الاتصالات إنشاء لجنة وطنية للاتصالات لتنظيم كل من الاتصالات السلكية واللاسلكية والبث الإعلامي.

باء - الدعم الدولي للعملية السياسية

١٧ - يتيح تحسن الحالة الأمنية في مقديشو الفرصة للمزيد من العمل مع القيادة الصومالية. وساعد نقل مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وزيارات العديد من الشخصيات البارزة الأجنبية إلى مقديشو، في إعادة التأكيد على تضامن المجتمع الدولي مع حكومة وشعب الصومال وعمله معهما. وبعد انتقال ممثلي الخاص للصومال من نيروبي إلى مقديشو في ٢٤ كانون الثاني/يناير، أجرى مشاورات منتظمة مع الرئيس ورئيس الوزراء وغيرهما من أصحاب المصلحة بشأن عملية وضع الدستور والسياسة العامة المتعلقة بالمناطق المستعادة حديثا، والنزاع البرلماني. وقام ممثلي الخاص أيضا بتعزيز التعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتبادل ممثلي الخاص رسائل بصورة منتظمة مع القيادة الصومالية وشارك بالعمل محليا مع وسائط الإعلام لتحسين نشر المعلومات.

١٨ - وأبرز عدد من الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير الالتزام بإنهاء المرحلة الانتقالية في آب/أغسطس، وكذلك الحاجة إلى العمل في المناطق المستعادة، وإلى اتخاذ إجراءات جماعية ضد المخربين. فعلى سبيل المثال، أقرت قمة لرؤساء الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في ٢٧ كانون الثاني/يناير، الاستراتيجية الكبرى لتحقيق الاستقرار في جنوب ووسط الصومال التي عرضها ميسر الهيئة المكلف بالسلام والمصالحة الوطنية في الصومال.

١٩ - وكرر فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال في ٥ و ٦ شباط/فبراير في جيبوتي التزامه بتحقيق السلام والاستقرار في البلد، وأعاد التأكيد على أن المرحلة الانتقالية يجب أن تنتهي في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢. وأعرب المشاركون عن بالغ قلقهم إزاء المأزق البرلماني. وناقش الفريق شتى الخيارات لإصلاح أساليب عمله. وفي ٢٣ شباط/فبراير، حشد مؤتمر لندن بشأن الصومال أكثر من ٥٠ بلدا ومنظمة دعما لعملية السلام. وأبرز كل من فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال ومؤتمر لندن ضرورة اتخاذ إجراءات ضد مخربي عملية

السلام. ورحب مجلس الأمن في بيانه الرئاسي المؤرخ ٥ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/PRST/2012/4) بنتائج مؤتمر لندن.

جيم - الجزاءات المحددة الهدف

٢٠ - في ٣ شباط/فبراير، قدم منسق فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إحاطة منتصف المدة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. وأشار إلى أن الفريق حدد، وفقا للفقرة ٢ من القرار ٢٠٠٢ (٢٠١١)، حالات أدت فيها أنشطة القادة السياسيين والتجاريين البارزين إلى الانتقاص بشكل كبير من قدرة المؤسسات الاتحادية الانتقالية على أداء وظائف الدولة الرئيسية بفعالية وإلى منعها من إنجاز المهام الانتقالية.

٢١ - وفي ١٧ شباط/فبراير، وعملا بقرار من لجنة الجزاءات أُضيف اسم علي أحمد نور جمعلي (السيد جمعلي الذي شُطب اسمه في ذات اليوم من قبل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات) إلى قائمة الكيانات والأفراد الخاضعين لتدابير حظر السفر وتجميد الأصول وحظر توريد الأسلحة المفروضة بموجب الفقرات ١ و ٣ و ٧ من القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨).

دال - التطورات السياسية الأخرى

٢٢ - ظلت العلاقات متوترة بين ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''. ففي ١٩ كانون الثاني/يناير، أعلن زعماء عشيرة دولبهانتا والسياسيون المنتمون إلى عشائر سول وسناغ وكاين عن تشكيل إدارة جديدة أطلق عليها اسم ''ولاية خاتومو''. ومنطقتا سول وسناغ هما منطقتان تطالب بهما كل من ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''، اللتين ما برحت القوات التابعة لهما تشتبك للسيطرة على البلدات والقرى الواقعة في هاتين المنطقتين. وأدى ذلك إلى تشريد السكان وتأجيج القتال بين العشائر على الكلأ والمياه وغيرها من الموارد الطبيعية. ونُظمت مظاهرات تدعم الإدارة الجديدة وتطالب بسحب قوات ''صوماليلاند'' من لاسكانود.

٢٣ - واعتمدت ''صوماليلاند'' قانونا في ٥ شباط/فبراير لإلغاء حظر دستوري على مشاركتها في المؤتمرات الدولية التي تعقد بشأن الصومال. ومهد هذا التوقيت الطريق لمشاركة ''صوماليلاند'' في مؤتمر لندن المعني بالصومال المعقود في ٢٣ شباط/فبراير.

٢٤ - وفي ١٨ نيسان/أبريل، اعتمد المؤتمر الدستوري ''لبونتلاند'' الدستور الانتقالي ''لبونتلاند'' بأغلبية ساحقة. ويتيح الدستور تمديد فترة عمل الإدارة العاملة حاليا لمدة سنة

وينص في الوقت نفسه على إجراء انتخابات متعددة الأحزاب في المستقبل. ودعا رئيس ''بونتلاند'' عبد الرحمن فارولي مناطق الصومال الأخرى إلى أن تحذو حذو ''بونتلاند'' وإنشاء إدارات للولايات في إطار الصومال الاتحادي.

٢٥ - وفي شباط/فبراير، قدمت الحكومة الاتحادية الانتقالية طلبا للانضمام إلى جماعة شرق أفريقيا.

ثالثا - الأمن

٢٦ - ظلت الحالة الأمنية مضطربة بسبب استمرار العمليات العسكرية في ضواحي مقديشو وأجزاء من جنوب وسط الصومال. واستمر إحراز المكاسب ضد المتمردين رغم أن تلك الفترة شهدت أيضا تزايد عدد الهجمات التي تشنها حركة الشباب بأساليب غير تقليدية. وبدأ تنفيذ القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) بسرعة وازداد الدعم المقدم إلى القطاع الأمني الصومالي.

ألف - الحالة الأمنية

٢٧ - في منطقة مقديشو، استمرت الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب، رغم إحباط العديد منها أو فشله لتزايد الضغط الذي تمارسه القوات المعززة التابعة للحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتزايد الخطر الإرهابي لحركة الشباب بعد بيان عام أصدرته ضد مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في ٢٥ كانون الثاني/يناير، ليرتفع بدرجة أكبر نتيجة للبيان الصادر في ٩ شباط/فبراير الذي أعلنت فيه الحركة تعزيز تحالفها مع تنظيم القاعدة. ويُزعم أن بعض عناصر الحركة لا تؤيد هذا التحالف. واستُهدفت الأمم المتحدة استهدافا مباشرا في ثلاث هجمات على مواقعها في كانون الثاني/يناير استخدمت فيها القنابل اليدوية ولم تسفر عن وقوع إصابات. وشنت حركة الشباب هجوما على مجمع الرئاسة (فيلا الصومال) في ١٤ آذار/مارس قام به انتحاري، وفي ١٩ و ٢٠ و ٢٦ آذار/مارس بإطلاق قذائف الهاون، مما أودى بحياة عدد من الأشخاص. وفي ٤ نيسان/أبريل، فجر انتحاري آخر تابع لحركة الشباب نفسه في المسرح الوطني في مقديشو، مما أسفر عن مقتل ١٠ أشخاص، منهم عدد من المسؤولين في الحكومة الاتحادية الانتقالية.

٢٨ - وفي وسط الصومال، ركزت القوات الإثيوبية معدات قتالية ثقيلة حول بلدتي لووك ودولو الحدوديتين في كانون الثاني/يناير، وشنت هجوما على منطقة باي في ١٨ شباط/فبراير، مما أجبر حركة الشباب على التخلي عن معاقل مهمة، منها بلدة بيدوا. وقادت القوات الإثيوبية عملية الاستيلاء على بلدوين وزودور وسيل بور. وفي جنوب

الصومال، وعلى الرغم من شن غارات جوية عديدة على بلدتي جوبا دكسي وجوبا هوز، أدى استمرار هجمات الكر والفر التي يقوم بها المتمردون إلى عرقلة التقدم العسكري في المنطقة.

٢٩ - وأسفر النزاع الجاري بين ''صوماليلاند'' و ''ولاية خاتومو'' المعلنة حديثا، فضلا عن العنف العشائري، عن اندلاع اشتباكات خلفت قتلى في بوهودل وسول. ورغم أن حركة الشباب ما انفكت تخسر مواقع في جنوب وسط الصومال، فإن تقارير أفادت في الوقت نفسه بأنها عززت تحالفها مع المليشيات الموجودة في منطقة جبل غالغالا في ''بونتلاند''. واشتبك متمردون يُزعم أنهم موالون لحركة الشباب مع السلطات المحلية في المنطقة. واتسمت الحالة الأمنية في ''بونتلاند'' أيضا بتجدد الأعمال العدائية ضد الأجانب لضلوعهم في استغلال الموارد الطبيعية.

باء - التقدم المحرز نحو تحقيق الانتشار الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتعزيزها

٣٠ - في أعقاب اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، أجرت الأمم المتحدة مشاورات مع الاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لمناقشة تنفيذ القرار ومفهوم العمليات المنقح، بما في ذلك تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي بالمجموعة الموسعة من عناصر الدعم اللوجستي. وقام مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بدعم مفوضية الاتحاد الأفريقي في وضع معايير عملية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لرصد تنفيذها للقرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢).

٣١ - ويورد تقرير الاتحاد الأفريقي المؤرخ ٢٠ آذار/مارس (انظر الوثيقة S/2012/176)، المقدم عملا بالفقرة ٢١ من القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، تفاصيل عن القوام الحالي للبعثة وخطط انتشارها المقبلة وعن التقدم المحرز في تنفيذ القرار المذكور. وتحقق أحد المعايير الهامة بإنشاء لجنة تنسيق العمليات العسكرية التي عقدت أول اجتماعين لها في ٩ و ٣٠ آذار/مارس، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، عُقد في أديس أبابا في ١٢ نيسان/أبريل، اجتماع مشترك بين لجنة تنسيق العمليات العسكرية وآلية التنسيق المشتركة، وهي هيئة استشارية استراتيجية تتألف من وزراء الدفاع. وجرى خلال هذه الاجتماعات تفعيل آلية التنسيق على المستوى الاستراتيجي المنبثقة عن المفهوم الاستراتيجي لبعثة الاتحاد الأفريقي، واستعراض تعزيز هيكل مقر القوة المحسّن لإجراء عمليات البعثة الواسعة النطاق والمتعددة القطاعات.

٣٢ - وواصل فريق التخطيط المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة إعداد ما تبقى من الوثائق التشغيلية الرئيسية، بسبل منها تنظيم زيارات إلى مقديشو وبيدوا، وزيارات سابقة للنشر إلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. ويجري وضع الصيغ النهائية من مذكرات التفاهم وطلبات التوريد لضمان وصول الدعم عن طريق كينيا وإثيوبيا إلى قوات البعثة الموجودة في القطاعات ٢ و ٣ و ٤.

٣٣ - وفي مقديشو (القطاع ١)، ركز مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال جهوده على إنشاء معسكر دائم في شمال شرق المدينة. وأُقيمت نقاط لتوزيع الوقود والمياه وحصص الإعاشة لتقليص الوقت الذي تستغرقه عمليات إعادة الإمداد اللوجستي للقوات المتقدمة. واكتملت تقريبا المرحلة ١ من تشييد الهياكل الأساسية لمقر البعثة، ومن المقرر إنجاز المرافق الأخرى بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢. وأُنجزت الهياكل الأساسية للعيادة الطبية وزوّدت بالمعدات. وأجرى المكتب ٢٣ رحلة جوية من مقديشو لأغراض الإجلاء الطبي والنقل والإعادة إلى الوطن لما مجموعه ٦٢ فردا من أفراد البعثة من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٣٤ - ويجري التخطيط لتقديم الدعم في القطاعات الأخرى، وتم وضع اللمسات الأخيرة على التصاميم الخاصة بالمراكز اللوجستية. ويجري توريد معدات ومركبات إضافية لكفالة الدعم اللازم لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي وانتشارها خارج مقديشو. واكتمل استطلاع طرق النقل ومهابط الطائرات المحتمل استخدامها لدعم القطاعين ٢ و ٣. واكتمل التخطيط للانتشار في القطاع ٣. وبما أنها المرة الأولى التي تنتشر فيها البعثة خارج مقديشو، فقد وصلت فرقة متقدمة قوامها ١٠٠ جندي بوروندي وأوغندي إلى بيدوا في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وبلغ التخطيط لنشر قوات جيبوتية في بلدوين في القطاع ٤ مرحلة متقدمة. وفي ٧ نيسان/أبريل، قام مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشحن معدات مملوكة للوحدات العسكرية وأصناف أساسية لحفظ الحياة من مقديشو إلى جيبوتي لأغراض التمركز المسبق.

٣٥ - وما برحت القوات التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي تحسن حرية التنقل في مقديشو عن طريق إبطال الألغام الأرضية، ومخلفات الحرب من المتفجرات، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. فقد جرى، من ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٢، تدمير ١ ٠٩٨ قطعة ذخيرة غير منفجرة و ٤٨ جهازا متفجرا يدوي الصنع. وعند تناوب القوات التابعة للبعثة في المدينة، وفرت الأمم المتحدة التدريب في مجال إبطال الذخائر المتفجرة لنحو ١٠٠ جندي بوروندي وأوغندي. ودعمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة لإدارة

عمليات حفظ السلام نشر القوة في القطاعات الجديدة، وهو ما يتطلب توافر قدرات على إبطال الذخائر المتفجرة للحد من الأخطار الناجمة عن المتفجرات والوفاء بمتطلبات التنقل.

٣٦ - ويظل بناء القدرات أحد أولويات مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، لا سيما في سياق اتساع نطاق عمليات البعثة. ففي دورة تدريبية سابقة للنشر نُظمت للمرة الثالثة في بوجمبورا في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير، تلقى ٢٥ ضابطا بوروندي وافدا تدريبا شمل مجالات حقوق الإنسان والسلوك والانضباط، بالإضافة إلى التوعية بالشؤون الجنسانية والاستغلال الجنسي. وجرى تزويد ١٠١ ضابطا بوروندي وأوغندا بمجموعة البرامج التدريبية التي استحدثها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٣٧ - وما انفكت أنشطة الاتصال التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تؤثر إيجابيا في إبراز دور البعثة وتسهم في تهميش حركة الشباب. وتبرهن استطلاعات الرأي العام المجراة مؤخرا في مقديشو على وجود اتجاه إيجابي متزايد في تصور الجمهور وقبوله لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمؤسسات الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي. وقد جرى تعزيز فريق الدعم الإعلامي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لكفالة تقديم الدعم في كافة القطاعات. واستمر العمل على توسيع نطاق شبكة بث إذاعة بار - كولان، وعلى إنشاء هيئة إذاعة صومالية عامة.

جيم - تعزيز المؤسسات الأمنية الصومالية

٣٨ - ستضطلع القوات الصومالية بدور بارز في عمليات البعثة الموسعة، ولكنها لا تزال تعاني من نقص الإمدادات والقدرات اللوجستية. وفي ٣٠ آذار/مارس، في أعقاب اجتماع لجنة تنسيق العمليات العسكرية، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي اجتماعا تشاوريا في أديس أبابا بشأن تمكين القطاع الأمني في الصومال، وذلك بهدف تيسير تعبئة الموارد لقوات الأمن الصومالية. ومن ثم، أنشأت مفوضية الاتحاد الأفريقي فريقا عاملا، عقد اجتماعه الأول في أديس أبابا في ١١ نيسان/أبريل، بهدف ضمان المتابعة الملائمة للاجتماع الذي عُقد في ٣٠ آذار/مارس بالتنسيق مع الأمم المتحدة.

التخطيط والتوجيه الاستراتيجي

٣٩ - بدأ أربعة خبراء في مجال السياسات الأمنية والدفاعية من صوماليّ الشتات عيّنتهم المنظمة الدولية للهجرة عملهم لدعم إنشاء أمانة وطنية قادرة على العمل تُعنى بالخطة الوطنية

لإرساء الأمن والاستقرار وتعمل جنبا إلى جنب مع أمانة اللجنة الأمنية المشتركة. وأوفد مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال خبيرا استشاريا إلى مقديشو في ٩ آذار/مارس لدعم تطوير وإنشاء لجان أمنية في الأقاليم والمقاطعات. وانضم ثلاثة استشاريون صوماليون معنيون بالسياسات عيّنهم المكتب إلى وزارة الداخلية والأمن القومي لدعم قوة الشرطة الصومالية في مجالات الحد من الجريمة والتخطيط وإعادة التأهيل، بالإضافة إلى إنشاء اللجان في المناطق المستعادة في مقديشو لكفالة مشاركة المجتمعات المحلية في تنفيذ التدابير الرامية إلى التخفيف من العنف والجريمة.

٤٠ - وفي سبيل تحسين الشفافية في دفع مرتبات الشرطة والجيش، واصلت الأمم المتحدة والدول الأعضاء المعنية دعم الحكومة في تسجيل أفراد الشرطة والجيش عن طريق نظام استدلال بيولوجي. وفي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل في قاعدة البيانات ٦٥٨ ٧ فردا من أفراد الجيش والشرطة.

الجيش

٤١ - في أوائل شهر آذار/مارس، شكّل رئيس قوات الدفاع لجنة تنسيقٍ للاضطلاع بإدارة تنفيذ أنشطة قوات الأمن الوطنية في إطار خريطة الطريق والخطة الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار.

٤٢ - وفي إطار عمل اللجنة الأمنية المشتركة، أنشأت الأمم المتحدة لجنةً للتدريب العسكري من أجل الاضطلاع بتحديد الأولويات والتخطيط والتنسيق في مجال تدريب قوات الأمن الوطنية. وطلبت اللجنة من الولايات المتحدة ومن بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي تدريب ٦٠٠ جندي من مناطق الصومال في الدورة التدريبية المقبلة المقرر عقدها في أوغندا في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وكان معسكر الجزيرة للتدريب الواقع في مقديشو، الذي جرى تجديده مؤخرا، يعمل منذ كانون الثاني/يناير حيث يضم أكثر من ٧٠٠ جندي يخضعون حاليا للتدريب.

٤٣ - وما زالت عملية بناء القدرات العسكرية مقيدة بسبب محدودية القدرة على سداد رواتب القوات المكلفة بعمليات وتكلفة تجهيزها، وكذلك بسبب وجود عدد كبير من القوات غير المكلفة بعمليات على جدول الرواتب. ويلزم سداد رواتب الجيش من المنح التي تمولها الجهات المانحة بشكل متزايد ومستدام، في حين يُطلب أيضا إلى الجهات المانحة تمويل نظام لتقاعد قدامى المحاربين و/أو موظفي الخدمة المدنية تلبية لاحتياجات الجرحى والمسنين منهم.

الشرطة

٤٤ - تأخر سداد رواتب العاملين في الشرطة لمدة ستة أشهر. وتمكنت الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي، بدعم من اليابان، من سداد رواتب ما مجموعه ١ ٣١٤ فردا من أفراد الشرطة الصومالية الذين حضروا دورة تنشيطية عقدت في أوائل عام ٢٠١١ بأكاديمية الشرطة في مقديشو. وتسعى الأمم المتحدة جاهدة لتأمين الأموال اللازمة لسداد المتأخرات المتراكمة منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ حتى تاريخه. وقد بدأ مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الاتحاد الأفريقي بالفعل في سداد المدفوعات المتأخرة عن الفترة من آذار/مارس حتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لما مجموعه ٥ ٣٧٠ فردا من أفراد الشرطة الصومالية المؤهلين. وبتمويل من حكومة اليابان، يجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على عملية شراء ١٩ مركبة، تشمل ناقلات جند وسيارات إسعاف وشاحنات صغيرة لقوة الشرطة الصومالية. وخضع ستون موظفا من كبار موظفي قوات الشرطة الصومالية، بمن فيهم ١٧ امرأة، للتدريب في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في مقديشو بغية تعزيز المهارات والكفاءات الإدارية.

الإجراءات المتعلقة بإزالة الألغام

٤٥ - اضطلع ثلاثة من أفرقة الشرطة المعنية بإبطال الذخائر المتفجّرة والتخلص منها بالاستجابة لما مجموعه ١١٦ بلاغا متعلقا بالذخائر المتفجرة، وحددت الأفرقة مواقع ٦٠٠ قطعة ذخيرة متفجرة وقامت بتأمينها ونجحت في منع حدوث وفيات أو وقوع إصابات بين المدنيين وفي صفوف أفراد الشرطة. وكانت هذه الأفرقة قد تدربت على نشر رسائل للتوعية بالتهديدات التي تمثلها الذخائر المتفجرة وقامت بأنشطة في مجال الدعوة للمرة الأولى، موفرة المعلومات المنقذة للأرواح لما مجموعه ٤٠٠ ١ عامل من عمال نظافة الشوارع، الذين يتعرض الكثيرون منهم أثناء عملهم لخطر التعامل مع عبوات متفجرة. وجرى نشر فريق في بيدوا في الأسبوع الثالث من آذار/مارس، حيث يواصل ذلك الفريق تقديم المساعدة في إجراء عملية مسح أولية وإزالة المواد المتفجرة.

العدالة والمؤسسات الإصلاحية

٤٦ - عقد الفريق العامل الفني لشؤون العدالة والمؤسسات الإصلاحية التابع للجنة الأمنية المشتركة اجتماعه الأول في ٢٣ شباط/فبراير واعتمد مشروع الخطة الوطنية للعدالة والمؤسسات الإصلاحية. وفي آذار/مارس، عينت الحكومة الاتحادية الانتقالية أول قاضية في مجلس الخدمات القضائية. وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الأمم

المتحدة السياسي للصومال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بإجراء تقييم لنظام المؤسسات الإصلاحية الحكومية، وقام مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال بزيارتَي رصد إلى سجن مقديشو المركزي. وتم الانتهاء من إعادة تأهيل مجمّع محاكم بنادير في مقديشو. وقدم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال دعما إلى أساتذة القانون الصوماليين في وضع منهج دراسي للتدريب القضائي في جميع أنحاء البلد.

٤٧ - وفي ١ آذار/مارس، عيّن مجلس القضاء الأعلى في ''صوماليلاند'' عشرة وكلاء جدد للنائب العام. وللمرة الأولى، كان خمسة من هؤلاء المعينين نساء. وجرى تسليم المحاكم الجديدة، بما فيها المحاكم الإقليمية والمحلية لمنطقة هرغيسا، في ''صوماليلاند''، التي شُيدت بدعم من الأمم المتحدة، إلى السلطات في ١٠ كانون الأول/ديسمبر. وتُستكمل حاليا المرحلة النهائية من عملية إعادة تشييد كبيرة لسجن بوساسو، وكذلك يجري تشييد أكاديمية السجون ومقر إدارة السجون ووزارة العدل الجديدة في غاروي. وبحلول أوائل عام ٢٠١٢، سيكون ٣٠ في المائة من جميع القضاة في ''بونتلاند'' قد خضعوا للتدريب القانوني الذي ترعاه الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٨ - مع أن الصومال لا يزال يفتقر إلى المتطلبات اللازم توفرها لتنفيذ برنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلا أن عدد المقاتلين الذين انشقوا عن الجماعات المتمردة الصومالية قد انخفض ليربو بقليل عن ٥٠٠ مقاتل في الوقت الراهن. وأسست وكالة الأمن الوطني آلية ''إعداد ملفات'' لإدارة حالات المقاتلين الذين انفصلوا عن حركة الشباب. وقد ساعدت حلقة عمل مشتركة بين الوكالات عُقدت يومي ١٧ و ١٨ آذار/مارس بمقديشو على توضيح الأدوار والمسؤوليات المضطلع بها لتقديم الدعم إلى المقاتلين المنفصلين عن الجماعات المسلحة. ويأتي هذا الدعم والتخطيط لتنفيذ برنامج مستقبلي في إطار اتفاق التعاون الموقع بين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال والمنظمة الدولية للهجرة في ١ شباط/فبراير ٢٠١٢. وفي الوقت ذاته، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا للتدريب على المهارات مدته ستة أشهر لما مجموعه ١ ٣٩٠ من الشباب المعرضين لخطر العنف في بوراو وغالكاسيو وبوساسو.

دال - القرصنة

٤٩ - منذ تقريري العادي الأخير، ظل عدد الرهائن والسفن المحتجزة ثابتا تقريبا: إذ يُحتجز حاليا ٢٩١ رهينة من ١٦ سفينة، وفقا لما أفادت به منظمة البحرية الدولية. ورغم

انخفاض عدد الهجمات الناجحة من ٥٥ في عام ٢٠١٠ إلى ٣٣ في عام ٢٠١١، ارتفع عدد حالات الشروع في شن هجمات في المنطقة العالية المخاطر من ١٧٤ في عام ٢٠١٠ إلى ٢٨٧ في عام ٢٠١١. ولا تزال القرصنة قبالة سواحل الصومال تشكل عملا إجراميا منظما وراسخا يتسم بتزايد رقعة عملياته جغرافيا واتساع نطاق هجماته وارتفاع مستويات العنف المستخدم فيه وارتفاع قيمة الفدية المطلوبة. وبغية زيادة معدل الملاحقة القضائية لهذه الأنشطة غير المشروعة، فقد قمت في تقريرَيَّ الأخيرين (S/2011/360 و S/2012/50) باستكشاف السبل الممكنة لإنشاء محاكم متخصصة لمكافحة القرصنة في المنطقة.

٥٠ - وفي شباط/فبراير، وافق إقليم ''صوماليلاند'' على سن تشريع ينص على تجريم القرصنة، ويسمح بنقل القراصنة المدانين في الخارج إلى سجون الإقليم. ووافق إقليم ''صوماليلاند'' على تسلم ١٩ قرصانا صوماليا أدانتهم سيشل.

٥١ - وفي ٢٩ آذار/مارس، عقد فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال اجتماعه الحادي عشر في نيويورك برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة. وأشار إلى أنه لا يمكن القضاء على القرصنة إلا بالجمع بين أنشطة مكافحة القرصنة وبذل جهود أوسع نطاقا لتحقيق الاستقرار في الصومال وبتعزيز الحكم الرشيد وفرض سيادة القانون وتعزيز مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي اليوم السابق لذلك، كان مجلس إدارة الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال قد وافق على مشروعين جديدين بقيمة ١,٣٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. وسيُقدم المشروعان الدعم للمحاكمات التي تجرى في جمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل وكينيا وموريشيوس والمتعلقة بأعمال القرصنة، وسيقدمان مزيدا من المساعدة إلى برنامج نقل السجناء المدانين في جرائم القرصنة.

رابعا - أحوال الشؤون الإنسانية والإنعاش والتنمية وحقوق الإنسان

٥٢ - رغم أن الزيادة الضخمة في حجم المساعدة الإنسانية التي قُدمت إلى الصومال إضافة إلى موسم الحصاد الجيد الذي شهده قد أدّيا إلى انتشاله من براثن المجاعة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ما زالت معدلات سوء التغذية والوفيات مرتفعة بشكل كبير. وعاد المئات من المشردين داخليا بشكل تلقائي من مقديشو إلى مواطنهم الأصلية. وبحلول نهاية آذار/مارس، لم يتم تمويل سوى ما نسبته ٢١ في المائة من عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠١٢. وواصلت الأمم المتحدة تنفيذ استراتيجية تقديم المساعدة إلى الصومال، وأبلغت عن إحراز تقدم في مجالات تقديم الخدمات الاجتماعية، والحد من الفقر، وتوفير سبل العيش،

والحكم الرشيد. وفي مقديشو، حال نقص التمويل دون اعتماد نهج استراتيجي محدد الأولويات في أنشطة تحقيق الاستقرار. وزاد عدد البلاغات عن حالات العنف الجنسي.

ألف – الحالة الإنسانية

٥٣ – في ٣ شباط/فبراير، أعلنت وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية وشبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة أن الجمع بين الزيادة الضخمة في حجم المساعدة الإنسانية والحصاد الاستثنائي في شهري كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير أدى إلى انتشال الصومال من براثن المجاعة. ومع ذلك، فإن ما يقدر عدده بزهاء ٢,٥١ مليون صومالي، أي ما يربو على ثلث عدد السكان، ما زالوا بحاجة إلى المساعدة لإنقاذ أرواحهم. وتعد معدلات سوء التغذية في البلد من بين أعلى المعدلات في العالم: حيث يعاني من سوء التغذية واحد من كل خمسة أطفال في جنوب البلد. وما زالت معدلات الوفيات أعلى من العتبات المحددة لحالات الطوارئ.

٥٤ – وما زالت مسألة الوصول إلى المناطق الجنوبية، حيث يعيش نحو ٧٢ في المائة من السكان الذين يعانون من الأزمة، تشكّل تحديا رئيسيا. فالحظر الذي فرضته حركة الشباب في المناطق الخاضعة لسيطرتها على ست وكالاتٍ تابعة للأمم المتحدة وعشرة منظمات غير حكومية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، ما زال مستمرا. ومنذ نهاية كانون الثاني/يناير، فرضت حركة الشباب حظرا على منظمتين أُخريين من المنظمات الإنسانية ومنعتهما من العمل في المناطق الخاضعة لنفوذ الحركة.

٥٥ – وظلت معدلات نزوح المشردين مرتفعة: حيث أُبلغ عن ١٤٠ ٠٠٠ حالة نزوح في الربع الأول من العام. وفرّ عشرات آلاف الأشخاص من المستوطنات المخصصة للمشردين داخليا في ممر أفغويي، بسبب اندلاع القتال في ضواحي مقديشو في أواسط شهر شباط/فبراير. وتُوجد في أفغويي أعلى كثافة سكانية للمشردين داخليا في العالم، حيث يعيش ٤١٠ ٠٠٠ صومالي على امتداد طريق طوله ١٦ كيلومترا. وحتى الآن، يبلغ مجموع عدد الأشخاص المشردين داخليا في الصومال نحو ١,٤ مليون شخص.

٥٦ – ووجهت الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الصومال نداء طلبت فيه توفير مبلغ قدره ١,٥ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لعام ٢٠١٢. وفي نهاية آذار/مارس، لم يتم تمويل سوى ما نسبته ٢١ في المائة من النداء. وقد يمثل جمع هذه الأموال والوفاء بالالتزامات تحديا أمام قطاع المساعدة الإنسانية نظرا لاستمرار القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية في الجنوب. ويقوم الفريق القطري للعمل الإنساني باستعراض النداء المتعلق بالصومال لكفالة إبرازه بدقة للحالة المتغيرة على أرض الواقع.

الأنشطة الإنسانية

٥٧ - تواصلت الزيادة الضخمة في حجم الاستجابة الإنسانية التي بدأت في الربع الثالث من عام ٢٠١١. وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٢، قدم برنامج الأغذية العالمي أكثر من ٠٠٠ ٢٠ طن من الأغذية إلى نحو ١,٥ مليون مستفيد.

٥٨ - وعملت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع الشركاء للمساهمة لتهيئة الظروف المواتية لعودة المشردين داخليا طواعية إلى جنوب وسط الصومال. ووفرت المفوضية كذلك مجموعات من لوازم العودة والمستلزمات الزراعية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، لزيادة قدرة العائدين على التكيف.

٥٩ - وساعدت اليونيسيف زهاء ٠٠٠ ٥٢٠ شخص في الوصول إلى شبكات المياه المأمونة. وإضافة إلى ذلك، قدمت المساعدة إلى ٠٠٠ ٨٦ طفل مصاب بسوء التغذية في جميع أنحاء الصومال، وتلقت ٠٠٠ ١٣ أسرة معيشية، ضمت ٠٠٠ ٢٠ طفل تحت سن ٥ سنوات، ثلاث وجبات ساخنة يوميا، وتلقت ٠٠٠ ١٥ أسرة حصصا غذائية شهرية.

٦٠ - ولمواجهة ارتفاع عدد الإصابات بالأمراض المحتمل تفشيها، أُنجزت عدة حملات تحصين وقائية طارئة، في المناطق التي أمكن الوصول إليها في جنوب ووسط الصومال.

باء - الأنشطة الاقتصادية وأنشطة الإنعاش والتنمية

٦١ - أدى تحسن الوضع الأمني في الصومال إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية. ففي ٦ آذار/مارس، بدأت الخطوط الجوية التركية تسيير رحلات جوية بواقع رحلتين أسبوعيا إلى العاصمة مقديشو من اسطنبول، وفي ١٩ آذار/مارس، أُعيد فتح المسرح الوطني الصومالي. وزادت إمكانية وصول الأمم المتحدة إلى أجزاء من جنوب وسط الصومال وأُوفدت طلائع البعثات لإعادة إنشاء المكاتب ونقل الموظفين الوطنيين والدوليين إلى مناطق جنوب وسط الصومال.

٦٢ - وتذبذب سعر صرف الشلن الصومالي بشكل كبير مع ورود تقارير عن إصدار عملات ورقية جديدة في آذار/مارس. وواصلت الحكومة الاتحادية الانتقالية الدعوة مع الشركاء الدوليين إلى تنفيذ حظر على تصدير الفحم النباتي على النحو المأذون به في قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الأمر الذي يُتوقع معه أن يضعف تمرد حركة الشباب بدرجة أكبر.

٦٣ - وبعد سنوات طويلة من الخمول، شرع إقليم ''بونتلاند''، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في عمليات استكشاف اثنين من آبار النفط في مشروع مشترك مع شركات خاصة

في الكتلة الصخرية بوادي ''ظرور'' في منطقة باري. وأفادت بعض التقارير أن التقديرات الاحتياطية للنفط المحتمل استخراجه من المنطقة قد تتجاوز ٣٠٠ مليون برميل.

٦٤ - وواصل فريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ استراتيجية تقديم المساعدة إلى الصومال. وفي إطار تحقيق النواتج المتعلقة بالخدمات الاجتماعية في تلك الاستراتيجية، بدأت منظمة الصحة العالمية بإنشاء مستشفيات ميدانية في دولو وذوبلي. وفي إطار تحقيق نواتج الحد من الفقر وتوفير أسباب المعيشة في الاستراتيجية نفسها، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتوزيع ٦٠٠ ١ طن متري من بذور الذرة و ٩٠٠ طن متري من بذور الذرة البيضاء و ١٢٠ طنا من بذور السمسم على ٠٠٠ ٩٥ أسرة، في جنوب وسط الصومال. وفي تطور مشجع، اعتمد مجلس الوزراء والبرلمان في ''بونتلاند'' اللائحة التنظيمية والسياسة العامة المتعلقة بمصائد الأسماك، مما يفتح الطريق أمام مزيد من التطوير لقطاع الثروة السمكية.

الجهود المتعلقة بتحقيق الاستقرار والإنعاش في مقديشو

٦٥ - يعمل حالياً أكثر من ١٠ كيانات تابعة للأمم المتحدة على مشاريع لتحقيق الاستقرار في جميع أنحاء مقديشو. إلا أن العمل يواجه عقبات بسبب الافتقار إلى الأموال. وقد خصص مبلغ ٣ ملايين دولار تقريباً لجهود تحقيق الاستقرار في مقديشو في عام ٢٠١١، مقابل مبلغ ١٥ مليون دولار كان يلزم توفيره لتنفيذ المرحلة الأولى من استراتيجية الإنعاش وتحقيق الاستقرار في مقديشو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الأمم المتحدة التركيز على التحسينات في مجال الأمن بمقديشو، وعملت مع قوة الشرطة الصومالية لتوسيع نطاق وجود القوات ليشمل المواقع ذات الأولوية، بما في ذلك معسكر بدبادو للمشردين داخليا. ونشرت الأمم المتحدة أيضاً ضابط اتصال لشؤون الشرطة بصفته منسقاً للوكالات الإنسانية يهتم بالإبلاغ عن الحوادث، بما في ذلك العنف الجنساني، وتيسير إجراء التحقيقات والاعتقالات.

٦٦ - وفي مطلع عام ٢٠١٢، نفذت مبادرة مشتركة للأمم المتحدة بشأن ''الشباب المعرضين للخطر'' مبادرة خفارة مجتمعية نسائية في خمسة أحياء بمقديشو. وتخدم حالياً ٥٠٠ امرأة كضابطات متطوعات في دوريات الخفارة المجتمعية. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت الأمم المتحدة دورات تدريبية لتعليم القراءة والكتابة والحساب لـ ٤٨٠ ''شاباً معرضين للخطر'' في مقديشو، وتلقى ٣٥٠ شابا آخر تدريباً مهنيا. ونظمت الأمم المتحدة أيضاً دورات تدريبية في مجال إدارة التراعات، ومراعاة الاعتبارات الجنسانية في الحكم المحلي والقيادة المحلية شملت ٤٨٠ قائداً محلياً وموظفاً في السلطات المحلية، وممثلي للمجتمع المدني.

٦٧ - وأنجزت المنظمة الدولية للهجرة مشروعاً لإدارة النفايات وفر طوال ثلاثة أشهر فرص عمل لـ ٨٠٠ شخص من الفئات الضعيفة، بلغت نسبة النساء منهم ٨٥ في المائة. وفي آذار/مارس، أطلقت المنظمة الدولية للهجرة، بالتعاون مع إدارة بنادير الإقليمية، مشروعاً قصير الأجل لتقديم النقود مقابل العمل استفاد منه ٥٠٠ شاب.

دال - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٦٨ - في مقديشو، ظل عدد الإصابات المتصلة بالأسلحة مرتفعاً تم علاج أكثر من ١ ٢٠٠ إصابة في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٢، تسبب بمعظمها استخدام حركة الشباب للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. وأفادت التقارير عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين، وكذلك عن تشردهم، في سياق العمليات الأمنية المدعومة من القوات الكينية والإثيوبية. ووردت تقارير عن عمليات قتل استهدفت فيها حركة الشباب أشخاصاً مرتبطين بالحكومة الاتحادية الانتقالية في المناطق المستعادة حديثاً.

٦٩ - وفي مقديشو، أسفرت عمليات إخلاء المباني الحكومية التي قامت بها الحكومة الاتحادية الانتقالية عن وقوع حالات تشرد. وقد جرى اطلاع الحكومة على المبادئ التوجيهية لعمليات الإخلاء والجهود جارية لوضع استراتيجية من أجل معالجة المسائل المتعلقة بالمشردين داخلياً.

٧٠ - ولا تزال التقارير ترد عن وقوع حالات اغتصاب وعنف جنسي ضد المشردين داخلياً من النساء والفتيات. وقد حددت الناجيات أن الفاعلين هم الجنود التابعون للحكومة الاتحادية الانتقالية والجماعات المسلحة. وبرعاية رئيس الوزراء، أنشئت فرقة عمل معنية بالعنف الجنساني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، دعيت إليها الأمم المتحدة. وقامت المقررة الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المعنية بالعنف ضد المرأة بزيارتها الأولى إلى الصومال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وشددت على الضرورة الملحة لاتخاذ تدابير تثقيفية وقانونية من أجل منع العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيه.

٧١ - ودعا ممثلي الخاص إلى إجراء تحقيق واف ومستقل في اغتيال ثلاثة صحفيين في مقديشو وصحفي رابع في ''بونتلاند''. وأعرب ممثلي الخاص، بصورة مستقلة، عن قلقه بسبب فرض قيود لا داعي لها، من قبيل اعتقال ٢١ صحفياً واحتجازهم في ''صوماليلاند''، ودعا السلطات الصومالية إلى احترام حرية الرأي والتعبير في العملية السياسية.

٧٢ - وفي ''بونتلاند''، أنشئ بموجب تشريع مكتب المدافع عن حقوق الإنسان، ولكن هذا المنصب لا يزال شاغراً. واستمر اعتقال واحتجاز الشباب من جنوب الصومال المشتبه

في أن لديهم صلات بحركة الشباب. وشكلت التشريعات الجديدة التي تضفي الشرعية على أشكال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث تراجعاً في مجال حماية حقوق المرأة. ومن المأمول أن يحظر الدستور بصيغته النهائية ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، نظراً إلى أن المشروع الحالي للدستور باللغة الصومالية يجرم فقط الخفاض الفرعوني.

٧٣ - وفي ٢٣ آذار/مارس، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قراراً يشجع تنفيذ مذكرة التفاهم بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والحكومة الاتحادية الانتقالية، وطلب إليّ تقديم تقرير يتضمن مقترحات عملية لاتباع نهج أكثر تكاملاً على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الصومال.

هاء - حماية الأطفال

٧٤ - واصلت الأمم المتحدة توثيق حالات الانتهاكات الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال. ومما يدعو للقلق بشكل خاص انتشار نمط يتحول فيه الأطفال إلى ضحايا الهجمات المباشرة وتبادل إطلاق النار جراء تكثيف الأنشطة العسكرية ضد حركة الشباب. وقد أحرزت فرقة العمل القطرية تقدماً في متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الحكومة الاتحادية الانتقالية أثناء الزيارة التي أجرتها ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وأعلنت الحكومة في ٧ كانون الثاني/يناير اتخاذ تدابير صارمة لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وشددت الحكومة على استعدادها لبدء حوار من أجل إعداد خطط عمل محددة زمنياً وتنفيذها في إطار قرارات مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩). وأعدت حلقة عمل نظمتها الحكومة الاتحادية الانتقالية والأمم المتحدة في ٦ و ٧ آذار/مارس في مقديشو مشروع خطة عمل بشأن إطلاق سراح المجندين من الأطفال في القوات المسلحة للحكومة وإعادة إدماجهم في المجتمع.

واو - المرأة والسلام والأمن

٧٥ - تواصل العمل لكفالة تنفيذ التزام عملية غاروي بتخصيص ٣٠ في المائة على الأقل من المقاعد في الجمعية التأسيسية والبرلمان الاتحادي الجديد للمرأة. وكانت هذه توصية رئيسية صادرة عن حلقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية التي عقدت في مطلع كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بمشاركة نساء من الحكومة الاتحادية الانتقالية، وأهل السنة والجماعة، و ''بونتلاند''، و ''غالمودوغ''. وأثناء مشاورات مع ممثلي الخاص في ١٢ آذار/مارس، طلبت شريحة من النساء اللواتي يتمتعن بالنفوذ والتأثير الحصول على الدعم لإنشاء هيئة استشارية لكفالة عدم التفريط في اختيار مرشحين من النساء.

٧٦ - وفي أعقاب الجهود التي بذلت لإشراك النساء في جميع اللجان والاجتماعات التشاورية، بات الهيكل المنقح للجنة الأمن المشتركة الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير يضم الآن في عضويته وزارة شؤون المرأة والأسرة. وفي ١٨ كانون الثاني/يناير، أعلن مكتب رئيس الوزراء عن تعيين أربع نساء في لجنة مكافحة الفساد.

جامساً - التنسيق

ألف - وجود الأمم المتحدة ونهجها المنسق في الصومال

٧٧ - اكتمل الآن النشر الأولي لمكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال. وفي ١٥ نيسان/أبريل، كان المكتب قد نشر ٣٨ فرداً داخل الصومال، من الموظفين الوطنيين والدوليين على السواء: ١٢ منهم في مقديشو، و ١٢ في هرغيسا، و ١٤ في غاروي. ويعمل موظفو المكتب ويعيشون في حاويات سابقة التجهيز ويعتمدون على ترتيبات مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام لتأمين كامل وظائف دعم الحياة. وسينتشر موظفون إضافيون في الأشهر المقبلة، لدى توافر المزيد من المكاتب ومرافق الإقامة والدعم اللوجستي، وحسب الظروف الأمنية.

٧٨ - وقد أنجز التقرير المرحلي الثاني للإطار الاستراتيجي المتكامل للفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وأكد التقرير حدوث تقدم في هدف قطاع الأمن، بما في ذلك توفير الدعم للجان الأمنية في المقاطعات وكفالة التدريب في مجال حقوق الإنسان لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك فيما يتصل بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير سبل العيش. واجتمع فريق كبار المسؤولين المعني بالسياسات بصورة منتظمة لتناول المسائل المتعلقة باتساق الجوانب السياسية والأمنية والإنسانية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الصومال.

٧٩ - وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ في مقديشو، وقّع ممثلي الخاص ورئيس الوزراء على الاتفاق بين الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية الانتقالية للصومال بشأن مركز مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال. ودخل اتفاق مركز البعثة حيز النفاذ مباشرة عقب توقيعه، محددا الامتيازات والحصانات والمرافق والإعفاءات والحقوق الممنوحة لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وموظفيه من أجل الاضطلاع بولاية المكتب على نحو فعال في الصومال.

باء – التعاون بين الهيئة الحكومة الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة

٨٠ – لا تزال الأمم المتحدة تعمل على نحو وثيق مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لدعم عملية السلام في الصومال. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، انصب الاهتمام على كفالة تنسيق مختلف استراتيجيات تحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة حديثاً خارج مقديشو، عن طريق إجراء التقييمات المشتركة وتحسين التنسيق. وقد كفلت المنهجية وأطر التقييمات المستخدمة تنسيق النهج التحليلي.

سادساً – حشد الموارد

٨١ – عرض على الجهات المانحة في نيروبي مسحٌ شامل للاحتياجات من الموارد اللازمة لتنفيذ خريطة الطريق، لا سيما تلك التي تركز على العمليات الدستورية والبرلمانية. وتقدر الاحتياجات الإجمالية بمبلغ ١٧,٥ مليون دولار، تبلغ الفجوة التمويلية فيها ١٢ مليون دولار. وتعتبر الأشهر المقبلة قبل نهاية الفترة الانتقالية الأكثر حسماً. ويمكن للفجوات التمويلية الهائلة أن تهدد المكاسب المحدودة والتي لا يستهان بها مع ذلك التي تحققت حتى الآن. ويلزم حالياً أن تتحرك الجهات المانحة بصورة عاجلة جداً لكفالة إمكانية اتخاذ تدابير مناسبة التوقيت وفعالة.

٨٢ – وتلقى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ثلاث مساهمات ”غير مشروطة“ منذ تقريري الأخير: ٧٩٩ ٣٧٤ ٤ دولاراً من الدانمرك، و ٢٤٧ ٢٦٠ دولاراً من السويد، و ١٦ مليون جنيه إسترليني من المملكة المتحدة. وسوف تغطي الأموال التي وردت حديثاً المتأخرات من المدفوعات لتسديد تكلفة المعدات المملوكة للوحدات وأشكال الدعم الأخرى لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

٨٣ – ولا يتجاوز الرصيد غير الملتزم به للصندوق الاستئماني من أجل بناء السلام في الصومال ٠٠٠ ٣٠ دولار بعد النفقات الكبيرة لتأمين اجتماعي غاروي الأول والثاني. وتلقى الصندوق ٠٠٠ ٤٠ يورو من إيطاليا لتنفيذ خريطة الطريق و ٠٠٠ ١٧١ دولار من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم مؤتمر غاروي الثاني.

٨٤ – ويملك الصندوق الاستئماني لدعم مؤسسات الأمن الصومالية رصيداً غير ملتزم به بقيمة ٠٠٠ ٣٨٢ دولار. ومنذ تقريري الأخير، وقّعت الأمم المتحدة والمملكة المتحدة اتفاقات دعم تبلغ قيمتها ٠٠٠ ٢٦٠ جنيه إسترليني لأمانة لجنة الأمن المشتركة و ٠٠٠ ١٥٠ جنيه إسترليني لبدء تمويل مكتب تنسيق الأمن البحري.

٨٥ - وتلقى الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول التي تكافح القرصنة قبالة سواحل الصومال، منذ إنشائه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مساهمات تبلغ قيمتها نحو ١٢ مليون دولار أنفق منها ١٠ ملايين دولار.

سابعاً - ملاحظات

٨٦ - قبل أربعة أشهر من حلول الموعد النهائي لإنهاء الفترة الانتقالية، يواجه تقدم الصومال صوب إحلال السلام تحديات لا يستهان بها. إلا أن ثمة فرصة حقيقية سانحة يجب اغتنامها من أجل الانتقال بالبلد إلى مرحلة جديدة من العملية السياسية. ولكي يتحقق ذلك، لا بد أن يتحد القادة الصوماليون في التزامهم بإنهاء الفترة الانتقالية في آب/أغسطس. ولا مناص لهم من الاتفاق على المضي قدما سويا والإصغاء بتمعّن إلى آراء الشعب الصومالي. فهذا هو السبيل الوحيد الذي يستطيعون من خلاله مواجهة التحديات المقبلة بفعالية وإنهاء فترة الانتقال بنجاح.

٨٧ - وسيستحدث الدستور الانتقالي الجديد للصومال إطارا لمشاركة الصوماليين كافة في الحياة السياسية. فإقرار الجمعية التأسيسية للدستور الجديد سيشكّل بداية عمليةٍ لا نهايتها. ومن المرجّح أن تستدعي بعض المسائل، التي تتعلق بطبيعة النظام الاتحادي ودور الشريعة الإسلامية، المزيد من المناقشة بعد انتهاء الفترة الانتقالية وقبل إجراء استفتاء عام. بيد أن مشروع الدستور المقدم إلى الجمعية يجب أن يشكّل أساسا قويا يمكن الاستناد إليه للمضي قدما. وينبغي أن يجسّد رغبات الشعب الصومالي، المُعرب عنها في المشاورات التي أجريت خلال الأشهر الماضية، وكذلك المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وإني أحث القيادة الصومالية أن تمثّل، عند استعراضها مشروع الدستور، آراء أنصارها تمثيلا مخلصا، وأن تُطلع الجمهور على ذلك المشروع وأن تجري حملات تربية وطنية نشطة خلال الوقت المتبقي لها قبل أن يُعرض المشروع على الجمعية التأسيسية لكي تعتمده مؤقتا.

٨٨ - وتمثل الجمعية التأسيسية أحد المتطلبات الأساسية لخريطة الطريق. ومن أجل مستقبل الصومال، لا بد من إرساء تكوين الجمعية، من حيث الهيكل وأسلوب العمل، على أساس صحيح. وسيكون للزعماء التقليديين دور محوري في اختيار أعضائها. ومن الأهمية الحاسمة أن تشارك المجتمعات المحلية الشعبية ومنظمات المجتمع المدني الصومالية مشاركة كاملة في عملية الاختيار هذه، من أجل إضفاء طابع الشمولية والشفافية عليها قدر الإمكان. وأحث بقوة الجهات المانحة على مساعدة الصومال على تعبئة الموارد المالية واللوجستية والأمنية الكبيرة اللازمة لإنشاء الجمعية التأسيسية وتفعيلها فوراً.

٨٩ - وينطوي إنشاء الأساس القانوني لعمل الجمعية التأسيسية على نفس القدر من الأهمية. وفي هذا الصدد، يشكل المأزق السياسي في البرلمان الاتحادي الانتقالي عقبة أمام المضي قُدما بالعملية السياسية. وينبغي تنبيه أعضاء البرلمان الذين يقومون بتأخير العملية السياسية أو عرقلتها إلى أن أعمالهم ستكون لها عواقب. ففي حين أن مبعوثي الخاص ومعه كبار ممثلي الاتحاد الأفريقي وآخرون لم يدخروا جهدا في تسوية الخلاف بين الجانبين، ما زالت مهام وضع التشريعات وغيرها من المهام الحاسمة الأهمية لتنفيذ خريطة الطريق معطّلة. وقد وجّه مجلس الأمن نداءً إلى القادة وأعضاء البرلمان الصوماليين يدعوهم فيه إلى التأهب بحق لمواجهة التحدي وتغليب المصلحة العليا للدولة الصومالية على كل شيء آخر وتسوية المأزق بطرق ودية. وقد حان الأوان الآن، إذ لم يتحقق هذا التقدم، للنظر في سبل بديلة لإقرار أساس قانوني لإنهاء الفترة الانتقالية.

٩٠ - ولمعالجة مسألة من يعيقون العملية السياسية، سواء داخل المؤسسات الاتحادية الانتقالية أو خارجها، يجب تنفيذ تدابير قوية بحقهم. وينبغي أن تكون هذه التدابير تدريجية المنحى، بدءاً بتوجيه إنذار يليه الإشهار والفضح، ثم إذا لم يتحقق أي تقدم، يُطلب من مجلس الأمن أن يتخذ ما يلزم من الإجراءات. وأشجع الدول الأعضاء والمنظمات دون الإقليمية مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على بحث نطاق التدابير التأديبية من قبيل حظر السفر وتجميد الأصول. وريثما يحدث ذلك، فإنه من الجدير بالإشارة أن هناك بعض النواب الذين أدوا واجبهم بشرف ويستحقون الاستفادة من مجموعة تعويضات عن نهاية الخدمة اعترافا بما أسدوه من خدمات. وأود أن أشجع الدول الأعضاء على النظر في ذلك الاستحقاق.

٩١ - ويكتسي بسط الأمن على جميع أنحاء البلد أهمية حاسمة لنجاح عملية السلام. وأشعر بالتفاؤل بالتقدم المطرد المحرز في توسيع ولاية البعثة المأذون بها بموجب القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) وأثني على البعثة لانتشارها خارج مقديشو لأول مرة منذ إنشائها. وقد زاد توطيد الشراكة القوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مرحلة التنفيذ. وأرحب بخطط الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات الرامية إلى استكمال النشر الموسع، بما في ذلك وضع المعايير العملية. وستدعم الأمم المتحدة الاتحاد الأفريقي في تحقيق تلك المعايير، بما في ذلك إلحاق القوات الكينية بالقطاع ٢ والانتشار في القطاع ٣.

٩٢ - وأرحب بالدور المتزايد الذي تؤديه البعثة في تحسين فعالية القوات الصومالية، والمساهمة المستمرة لبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوربي. وأشجع الدول الأعضاء على دعم الاحتياجات الفورية للقوات وأرحب بالجهود التي بذلها الاتحاد الأفريقي لتبيان الاحتياجات

العملية، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، في الاجتماع بشأن تمكين قطاع الأمن الصومالي الذي عُقد في ٣٠ آذار/مارس. وفي نفس الوقت، يتعين الأخذ بنهج طويل الأمد لبناء مؤسسات أمنية محلية مستدامة وذات مصداقية. وأحث أصحاب المصلحة الصوماليين على النظر بإمعان في الهيكل الأمني الذي يناسب على أفضل وجه نظام الحكم المستقبلي في البلد. وأرحب بالتقدم الذي أحرزته مؤخرا اللجنة الأمنية المشتركة في مناقشة المسائل الحاسمة الأهمية مثل إدماج القوات المسلحة الصومالية، ووضع نظامَي قوة الشرطة المدنية والعدالة، ووضع برامج للمقاتلين المسرّحين. وسيتوقف إحراز المزيد من أوجه التقدم على مدى توافر موارد إضافية.

٩٣ - وفي حين واصلت القوات الصومالية وقوات البعثة تحقيق نجاحات في استرداد الأراضي، فإن هجمات المتمردين غير المتكافئة تشكّل تهديدا كبيرا. وفي هذا الصدد، أشجع الدول الأعضاء التي تتوافر لديها القدرات الضرورية على مساعدة البعثة والقوات الصومالية على بناء قدراتها لمنع الهجمات غير المتكافئة وتحسين أمن المدنيين. وأرحب بالتحركات الأخيرة التي قام بها الاتحاد الأفريقي لإنشاء قوة الحراسة الصادر بها تكليف بموجب القرار ٢٠١٠ (٢٠١١)، وهو أمر حيوي لدعم التنقل الآمن للمدنيين الدوليين في مقديشو.

٩٤ - وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما ضد النساء والأطفال. وأحث جميع الأطراف على كفالة إدماج حماية المدنيين في جميع العمليات العسكرية. ويشجعني ما ألمسه من استمرار الحكومة الاتحادية الانتقالية في التزامها بمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف قواتها المسلحة وأطلب إليها أن تضع الصيغة النهائية لمشروع خطة العمل، وأن تشرع في تنفيذها قبل نهاية الفترة الانتقالية.

٩٥- وتتطلب الحالة الإنسانية في الصومال اهتماما ودعما متواصلين. وتؤكد التنبؤات بقلة سقوط الأمطار أن التقدم الراهن قد بات هشا ويمكن أن يُعكس مساره. وإني أحث جميع الجهات الفاعلة على كفالة تيسير وصول العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية غير المشروط إلى من هم في حاجة إليها، لكي يتسنى الوصول إلى الأشخاص الضعفاء. وأشجع أيضا جميع الجهات المانحة على أن تعجّل بتقديم الدعم إلى عملية النداءات الموحدة، التي لم تُموّل حتى الآن إلا بنسبة ٢١ في المائة.

٩٦ - ويتطلب تحقيق الاستقرار في المناطق المستعادة حديثا من المتمردين بذل جهود متكاملة على الصعيدين الوطني والدولي. ويتطلب ذلك من الإدارات المحلية، بدعم من غالبية المجتمعات المحلية، أن توفر الأمن، والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتهيئة بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص. وفي هذا الصدد، أرحب بالاستراتيجية التي اعتمدتها الحكومة الاتحادية

الانتقالية. وأحث الشركاء الدوليين على كفالة التنسيق بين ما يقدمونه من مساعدة مع الجهود التي تبذلها الحكومة والامتثال لمبادئ تقديم الدعم الدولي إلى المناطق المحلية التي يسودها الاستقرار في الصومال المتفق عليها في لندن في ٢٣ شباط/فبراير. وتحقيقا لهذه الغاية، أرحب بالجهود المبذولة حاليا الرامية إلى تعزيز التنسيق بين البعثة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة.

٩٧ - ومن شأن انتهاء الفترة الانتقالية أن يشجع المجتمعَ الدولي على أن يستثمر جهوده بجدية في تحقيق إنعاش الصومال وتنميته في الأجل الطويل. وكخطوة أولى، أشجع الجهات المانحة على دعم رصيد خطة تحقيق الاستقرار والإنعاش في مقديشو الذي يعاني من نقص التمويل. ويتيح مؤتمر ''اسطنبول الثاني'' المقبل المقرّر أن تستضيفه حكومة تركيا في يومي ٣١ آيار/مايو و ١ حزيران/يونيه، فرصة هامة للشركاء الصوماليين والدوليين لوضع نُهج مشتركة، لمعالجة مجالات من قبيل إصلاح الطرق، والإمداد بالطاقة والمياه، وبناء مناعة المجتمعات المحلية للصمود أمام الأزمات الإنسانية، سيكون من شأنها أن تُحسّن بشكل ملحوظ مستوى معيشة الصوماليين. وسيمثّل ذلك أيضا فرصة أمام المجتمع الدولي للنظر في أولويات تقديم الدعم فيما بعد الفترة الانتقالية، علما بأن الصومال سيكون بحاجة إلى دعم كبير لوضع الدستور الانتقالي وتنفيذه، وبناء المؤسسات الحكومية، وتمكين الإدارات الإقليمية، وتعزيز قطاع الأمن، والتحضير للانتخابات.

٩٨ - وعلى المدى الطويل، فإن المسؤولية عن تحقيق السلام والاستقرار والتنمية والازدهار تقع على عاتق الصومال نفسه. ومع قيام الدولة ببسط سلطتها على منطقة أوسع نطاقا، يجب أن تضع الحكومة أطرا تنظيمة تكفل حماية حقوق الملكية والاستثمارات، وتمكين نمو المؤسسات التجارية. وآمل أن يوفر مؤتمر اسطنبول منبرا لصياغة مبادرات في هذا الصدد بدعم من البنك الدولي وسائر الشركاء الدوليين المعنيين. وستكون السياسات المالية والنقدية المتسمة بالمسؤولية ذات أهمية حيوية أيضا. وأحث الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية على أن تحصّل إيراداتها الخاصة بها وتديرها بشفافية وفقا للتشريعات الوطنية. وينبغي أن يتم الإعلان عن مسائل السياسة النقدية الحاسمة الأهمية مثل إصدار أوراق نقد جديدة، في الجريدة الرسمية.

٩٩ - وأود أن أشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الحكومية وحلفائها، والقوى الإقليمية العاملة داخل الصومال لاستمرارها في التضحية والالتزام بإحلال السلام والاستقرار في البلد. وأود أيضا الإعراب عن امتناني لممثلي الخاص لتفانيه والتزامه بالارتقاء بالسلام والمصالحة الوطنية في الصومال. وأود أيضا أن أشيد بتفاني العاملين في الأمم المتحدة وفي منظماتها الشريكة، رجالا ونساءً، في ظروف عسيرة في كثير من الأحيان.

المرفق الأول

مبادئ مؤتمر غاروي الأول

المتفق عليها في المؤتمر الدستوري التشاوري الوطني الصومالي المعقود في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

١ - عُقد المؤتمر الدستوري التشاوري الوطني الأول في غاروي في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وعقدت المؤتمر الحكومة الاتحادية الانتقالية واستضافته حكومة ولاية بونتلاند الصومالية ويسرته الأمم المتحدة، تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام للصومال.

٢ - وشارك في الاجتماع الموقعون على خريطة الطريق وأعضاء من المجتمع المدني. ومن الشخصيات البارزة حضر الاجتماع فخامة الشيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، وسعادة السيد شريف حسن شيخ آدم، رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، ومعالي السيد عبد الولي محمد علي، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، وسعادة الدكتور عبد الرحمن شيخ محمد محمود، رئيس بونتلاند، وسعادة السيد محمد أحمد عالم، رئيس غالمودوغ، والشيخ محمد محمود يوسف، ممثل أهل السنة والجماعة. وقام المضيف، فخامة الدكتور عبد الرحمن شيخ محمد محمود، رئيس بونتلاند، بافتتاح الاجتماع، حيث سلط الضوء على الحاجة إلى إنهاء الفترة الانتقالية مشيرا إلى ضرورة تنفيذ خريطة الطريق بصورة عاجلة.

٣ - وحدد الاجتماع مسألتين رئيسيتين تقتضيان أن ينظر فيهما أعضاء الوفود في ضوء المناخ السياسي الحالي وضرورة التنفيذ السريع لخريطة الطريق، وهما:

- شكل التمثيل وحجمه وأساسه ومعايير الاختيار للبرلمان الاتحادي الجديد بموجب الدستور الاتحادي الجديد؛
- قيام الجمعية التأسيسية باعتماد دستور اتحادي جديد، بما في ذلك ولاية أعضاء الجمعية التأسيسية وحجمهم ومعايير اختيارهم إلى جانب اختيار أعضاء البرلمان الجدد.

٤ - حيث أن المشاركين قد نظروا في الميثاق الاتحادي الانتقالي، واتفاق جيبوتي، واتفاق كمبالا، وخريطة الطريق؛ وحيث أن الموقعين يؤكدون من جديد وحدة الشعب الصومالي، والاستقلال السياسي للأمة الصومالية وسلامتها الإقليمية، اتفق أعضاء الوفود والموقعون على خريطة الطريق على المبادئ التالية. وتقود هذه المبادئ، المشار إليها من الآن فصاعدا باسم

مبادئ غاروي، العملية المباشرة لوضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور وعملية إنهاء الفترة الانتقالية وتوجههما.

مبادئ غاروي بشأن وضع الصيغة النهائية للدستور واعتماده وإنهاء الفترة الانتقالية

١ - الجمعية التأسيسية الوطنية

(أ) يكتمل العمل في المشروع النهائي للدستور الاتحادي الصومالي في موعد أقصاه ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(ب) تقوم جمعية تأسيسية وطنية باعتماد مشروع الدستور بصورة مؤقتة بوصفه الدستور المؤقت للصومال، رهنا بإجراء عملية لاستعراض تنفيذ الدستور واستفتاء وطني حسبما تسمح به الظروف.

(ج) يقوم جميع الموقعين على خريطة الطريق والمجتمع المدني بتعيين الجمعية التأسيسية الوطنية استنادا إلى صيغة ٤-٥.

(د) تتألف الجمعية التأسيسية الوطنية من ١ ٠٠٠ مندوب كحد أقصى تشكل النساء نسبة ٣٠ في المائة منهم.

(هـ) تقوم لجنة الخبراء باستعراض الدستور وضمان تعداد علاقات القوى بين الولايات والحكومة الاتحادية ومواءمة الدستور الاتحادي الصومالي الجديد مع دساتير الولايات القائمة.

(و) تسلم لجنة الخبراء المشروع النهائي للدستور الاتحادي الصومالي إلى لجنة الدستور الاتحادي المستقلة في موعد أقصاه ٥ أيار/مايو ٢٠١٢.

(ز) تنعقد الجمعية التأسيسية الوطنية وتبدأ مداولاتها في موعد أقصاه ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢.

(ح) تعتمد الجمعية التأسيسية الوطنية الدستور الاتحادي المؤقت بالتصويت بنعم أو لا في موعد أقصاه ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٢.

(ط) تُحل الجمعية التأسيسية الوطنية في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢.

٢ - الهيكل البرلماني لما بعد الفترة الانتقالية

(أ) تُنشأ هيئة تشريعية اتحادية مؤلفة من مجلسين اعتبارا من ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢، وتعمل خلال الفترة الأولى للبرلمان الذي سيُنشأ في حزيران/يونيه ٢٠١٢ بموجب هذا الاتفاق والدستور الاتحادي الجديد. ويضم المجلس الأعلى للهيئة التشريعية المؤلفة من مجلسين أعضاء الولايات الاتحادية والإدارات الإقليمية.

(ب) يتألف البرلمان الاتحادي الصومالي الجديد من ٢٢٥ عضو برلمان، تشكل النساء منهم نسبة ٢٠ في المائة.

(ج) يتألف البرلمان الاتحادي الجديد من جميع المجتمعات المحلية والمناطق والولايات القائمة في الصومال الاتحادي ويعكس تنوع المجتمعات المحلية الصومالية.

'١' بما أن الحالة الأمنية السائدة لن تسمح بإجراء انتخابات مباشرة، يتفق على اختيار المجلس الأدنى في البرلمان الاتحادي الجديد على أساس صيغة التمثيل ٤-٥ لعملية الاختيار هذه حصرا وستقتصر مدة عمله على مدة عمل البرلمان المنصوص عليها في هذا الاتفاق.

'٢' لا تصبح الصيغة ٤-٥ على الإطلاق الأساس لتقاسم السلطة في أي ترتيب سياسي في المستقبل بعد انقضاء المدة المذكورة أعلاه.

'٣' لا يشمل الدستور الاتحادي الجديد أي أحكام تستخدم الصيغة ٤-٥ ولا يعدل لإلغاء هذا النص بأي شكل من الأشكال.

'٤' لا يحق للبرلمان الاتحادي الجديد الذي سينشأ في حزيران/يونيه ٢٠١٢ تعديل أو سن أي قانون يراعي صيغة ٤-٥ لتقاسم السلطة أو يسعى إلى إعادة العمل بها أو تنفيذ أي سياسة تراعي تلك الصيغة أو تسعى إلى إعادة العمل بها.

'٥' وبعد الفترة الأولى، ينتخب البرلمان عن طريق الاقتراع العام الذي يقوم على القاعدة التي تقضي بأن يكون للشخص الواحد صوت واحد.

'٦' في الحالات التي تمنع فيها الظروف السائدة تنظيم اقتراع عام، يتم اختيار البرلمان على أساس الدوائر الانتخابية.

(د) تكون مدة البرلمان الاتحادي الجديد المنشأ بموجب الدستور الاتحادي الجديد هي أربع سنوات. وتتضمن ولاية البرلمان الجديد والحكومة الجديدة إعداد البلد لإجراء استفتاء وانتخابات عامة، بدءا بانتخابات البلديات، والانتخابات المحلية، وانتهاء بالانتخابات الوطنية العامة.

(هـ) يتم ترشيح أعضاء البرلمان الاتحادي الجديد من قبل الزعماء التقليديين المعترف بهم يساعدهم في ذلك أعضاء المجتمع المدني المؤهلون الذي لا تكون لأي منهم طموحات سياسية.

'١' تتولى لجنة انتخابية مؤقتة مستقلة مشكلة من ١٥ عضوا ومؤلفة من ممثلين من الجهات الصومالية المعنية تقييم جميع المرشحين والموافقة عليهم.

'٢' في المناطق التي توجد فيها إدارات للولايات، تقوم إدارات الولايات بترشيح مندوبيها وتقدم قائمة بهم إلى اللجنة الانتخابية المؤقتة المستقلة.

(و) يؤدي البرلمان الاتحادي الصومالي الجديد القسم في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

(ز) تجرى انتخابات اختيار رئيس البرلمان ونائبيه في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، تعقبها انتخابات اختيار الرئيس في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢.

وحيث أن الموقعين يحترمون استقلال البرلمان بصفته هيئة تشريعية.

وحيث أن البرلمان يُحث بدوره على احترام اتفاق كمبالا، وأنه لا ينبغي له اتخاذ أي إجراء ينتهك اتفاق كمبالا.

يطلب الموقعون كذلك إلى المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات ضد أي عناصر تتقدم بأي اقتراحات عبثية ونزوية ضد الرئيس، أو رئيس الوزراء، أو رئيس البرلمان، أو نائبي رئيس البرلمان، بهدف تعطيل تنفيذ خريطة الطريق.

يعلن الموقعون أن المؤتمر التشاوري الدستوري المقبل سيعقد في غاروي في الأسبوع الثالث من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ وسيركز على وضع اللمسات الأخيرة على النظام الاتحادي واعتماده.

الموقعون:

١ - الحكومة الاتحادية الانتقالية
رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية
فخامة الشيخ شريف شيخ أحمد
ـــــــــ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

٢ - البرلمان الاتحادي الانتقالي
رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي
سعادة السيد شريف حسن شيخ آدم
_____

٣ - الحكومة الاتحادية الانتقالية
رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية
معالي الدكتور عبد الولي محمد علي
_____ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

٤ - بونتلاند
رئيس بونتلاند
سعادة الدكتور عبد الرحمن شيخ محمد محمود
_____ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

٥ - غالمودوغ
رئيس غالمودوغ
محمد أحمد عالم
_____ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

٦ - أهل السنة والجماعة
ممثل أهل السنة والجماعة
الشيخ محمد محمود يوسف
_____ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

٧ - نائب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الصومال
كريستيان ماناهل
_____ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

المرفق الثاني

مبادئ مؤتمر غاروي الثاني

المتفق عليها في المؤتمر الدستوري التشاوري الوطني الصومالي المعقود في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢

١ - عُقد المؤتمر الدستوري التشاوري الثاني في غاروي في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢. ونظمت الاجتماع حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية واستضافته حكومة ولاية بونتلاند الصومالية ويسرته الأمم المتحدة، تحت رعاية الممثل الخاص للأمين العام للصومال.

٢ - وشارك في الاجتماع الموقعون على خريطة الطريق وأعضاء المجتمع المدني. ومن الشخصيات البارزة حضر الاجتماع فخامة الشيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، وسعادة السيد شريف حسن شيخ آدم، رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، ومعالي الأستاذ عبد الولي محمد علي، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، وسعادة الدكتور عبد الرحمن شيخ محمد محمود، رئيس بونتلاند، وسعادة السيد محمد أحمد عالم، رئيس غالمودوغ، والخليفة عبد القادر معلم نور، ممثل أهل السنة والجماعة. وافتتح الاجتماع سعادة السيد شريف حسن، رئيس البرلمان الذي شدد على ضرورة الاتفاق على المبادئ الأساسية بشأن إكمال العملية الدستورية.

٣ - وعند اختتام مؤتمر غاروي الأول، أعلن الموقعون أن المؤتمر التشاوري الدستوري المقبل سيعقد في غاروي في أوائل عام ٢٠١٢ وسيركز على إكمال وضع النظام الاتحادي واعتماده. ونظرا لضيق الوقت، تم الاتفاق على ثلاث مسائل حاسمة الأهمية يتعين على المندوبين النظر فيها لكفالة إكمال عملية وضع الدستور وإنهاء الفترة الانتقالية في الوقت المحدد، بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢، على النحو التالي:

١ - النظام الاتحادي: طبيعة الهيكل الاتحادي الذي سيعتمده البلد، بما في ذلك مركز العاصمة مقديشو؛

٢ - نظام الحكم وشكل النظام الانتخابي: التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هيكل السلطة التنفيذية الاتحادية رهنا بنظام الحكم الذي سيتم اختياره سواء كان برلمانيا أو رئاسيا أو مختلطا؛ والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن العناصر ذات الصلة في شكل النظام الانتخابي؛

٣ - قيام الجمعية التأسيسية الوطنية بتفعيل مبادئ مؤتمر غاروي الأول المتصلة بعملية اعتماد الدستور بما في ذلك عملية اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية والبرلمان الاتحادي الجديد وتصميم المجلس الأعلى للبرلمان الذي يمثل المناطق الإدارية.

٤ - بدأ المشاركون المؤتمر بجلسة عامة خاطبهم فيها أصحاب المصلحة الرئيسيون؛ وسفراء من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي؛ ووزير الأوقاف والشؤون الدينية في جيبوتي؛ والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للصومال. وعقب ذلك، قسم المشاركون أنفسهم إلى ٣ مجموعات لمناقشة المواضيع التالية: (١) النظام الاتحادي؛ (٢) نظام الحكم والنظام الانتخابي؛ (٣) تفعيل مبادئ مؤتمر غاروي الأول. وترأس كل مجموعة عضو في لجنة الخبراء وعضو في اللجنة الاتحادية المستقلة للدستور يدعمهما أعضاء في الوحدة المشتركة للدستور. ووضعت القواعد الأساسية التي قضت بعدم إعادة النظر في مبادئ مؤتمر غاروي الأول وحددت عملية لتتبع في حالة عدم التوصل إلى توافق في الآراء في الفترة الزمنية المقررة. وتم الاتفاق على تقديم المسائل المعلقة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين وعلى احترام الجميع لما يقرروه. واختتم المؤتمر بجلسة عامة تم فيها التنويه بالإنجازات المحققة ومن ثم تمت مراسم التوقيع.

٤ - حيث إن المشاركين قد نظروا في كل من الميثاق الاتحادي الانتقالي، واتفاق جبيوتي، واتفاق كمبالا، وخريطة الطريق، ومبادئ مؤتمر غاروي الأول، واستعرضوا مشروع الدستور التشاوري؛

٥ - وحيث إن الموقعين يؤكدون من جديد وحدة الشعب الصومالي، والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية للأمة الصومالية، اتفق المندوبون والموقعون على خريطة الطريق على المبادئ التالية.

إن هذه المبادئ، التي يشار إليها من الآن فصاعدا باسم مبادئ مؤتمر غاروي الثاني، هي التي تقود وتوجه وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور وعملية إنهاء الفترة الانتقالية بما في ذلك وضع وسن الإطار القانوني لذلك.

مبادئ مؤتمر غاروي الثاني بشأن النظام الاتحادي ونظام الحكم وإنهاء الفترة الانتقالية من خلال تفعيل مبادئ مؤتمر غاروي الأول

١ - النظام الاتحادي - إنشاء الولايات الاتحادية

يشير الميثاق الاتحادي الانتقالي إلى دولة اتحادية ويشير مشروع الدستور التشاوري إلى إنشاء هيئة تشريعية اتحادية ذات مجلسين. وتكرر مبادئ مؤتمر غاروي الأول ذلك إلا أنها لا تحدد أي تفاصيل. وفي مؤتمر غاروي الثاني، تم الاتفاق على الجوانب التالية لإنشاء نظام اتحادي:

(أ) نقر بأن ولاية بونتلاند هي ولاية اتحادية مؤسِسة وقد كانت ولاية قائمة عند اعتماد الميثاق الاتحادي الانتقالي في عام ٢٠٠٤. ونقر كذلك بولاية غالمودوغ بوصفها ولاية ضمن الاتحاد، وأن تقوم، في أقرب وقت ممكن عمليا، بالوفاء بالمتطلبات اللازمة لكي تصبح ولاية اتحادية كاملة الأهلية على النحو المنصوص عليه في الميثاق الاتحادي الانتقالي. والدعوة موجهة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية والمجتمع الدولي لتقديم كل المساعدة اللازمة إلى سلطات غالمودوغ في هذا الصدد.

(ب) تمتثل معايير تشكيل الولايات الجديدة للأحكام المنصوص عليها في الميثاق، وهو ما يتم على أساس انضمام إقليمين أو أكثر.

(ج) على جميع الولايات أن تكفل مساواة جميع الصوماليين في الحقوق السياسية والوصول والفرص، بما يشمل المشاركة السياسية.

(د) يقتضي إنشاء الولايات الجديدة قيام عملية مصالحة إقليمية مستدامة. وتتولى لجنة مستقلة تقييم تنفيذ أي ولاية لتلك العملية ووفائها بالمعايير المذكورة أعلاه. ويصوت البرلمان الاتحادي الصومالي الجديد على منح مركز الولاية.

(هـ) يتضمن النظام المالي الاتحادي التحويلات المالية والمساعدة المالية استنادا إلى مبدأ المساواة والإنصاف فيما بين الولايات.

(و) يحترم الهيكل الاتحادي حقوق الولايات عند إيلاء الاختصاصات والمسؤوليات للولايات. وتشمل الاختصاصات الوطنية المسائل الأساسية ذات الأهمية الوطنية، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الشؤون الخارجية، والدفاع الوطني، والسياسات النقدية الوطنية، والموارد الطبيعية، وتقاسم الثروة، والمواطنة، والهجرة.

مركز مقديشو

(ز) مقديشو هي العاصمة. ويقرر البرلمان الجديد مركزها في إطار النظام الاتحادي بسن قانون أساسي.

٢ - نظام الحكم وشكل النظام الانتخابي

نظر الفريق العامل المعني بنظم الحكم والنظم الانتخابية في مسألة أي نظم الحكم هو الأكثر ملاءمة للصومال، النظام البرلماني أم النظام الرئاسي، وأجرى مداولات مكثفة بشأن مزايا وعيوب النظامين.

(أ) يعتمد الصومال النظام البرلماني لأنه يجعل السلطة التنفيذية أكثر قابلية للمساءلة أمام البرلمان، ولأنه يتيح ضوابط تحول دون إساءة استغلال السلطة.

(ب) يتولى مجلس الوزراء المسؤولية الرئيسية عن السلطة التنفيذية. ويكون الرئيس هو رئيس الدولة والضامن لوحدة الدولة.

(ج) يحدد الدستور بوضوح سلطات كل من رئيس الدولة ورئيس الحكومة ويعددها.

(د) يُختار مجلس الوزراء من داخل البرلمان وخارجه.

شكل النظام الانتخابي

(هـ) يقوم النظام الانتخابي للمجلس الأدنى على مبدأ النسبية. ويحدد القانون تفاصيل النظام الانتخابي. ويعتمد البرلمان الجديد ذلك القانون بحلول نهاية الشهر الثالث من أولى جلساته.

٣ - تفعيل مبادئ مؤتمر مبادئ غاروي الأول

١ - اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة

(أ) الولاية:

'١' تتولى اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة التحقق من المرشحين للجمعية التأسيسية وفقا لمعايير موضوعية ثابتة. وتشارك اللجنة أيضا في التوعية بعمليات تسمية المرشحين واختيارهم بما في ذلك ضمان الشفافية الكاملة بنشر الأسماء في المنافذ الإعلامية وتحديد فترة للإعلان العام والتعليقات.

ولا تكون اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة مسؤولة عن اختيار الأعضاء لأي هيئة.

(ب) العضوية:

'١' تتألف اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة من ١٥ عضوا لهم حق التصويت استنادا إلى الصيغة ٤-٥ (انظر مؤتمر غاروي الأول)

'٢' تضم عضوية اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة ٥ نساء على الأقل.

'٣' تشمل اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة مشاركة جهات فاعلة دولية كجهات مشاركة ليس لها حق التصويت.

(ج) لضمان توافر الثقة في اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة، يجب أن يتحلى أعضاء اللجنة بالحس الوطني والأمانة وحسن السيرة في المجتمع الصومالي، ويجب ألا تكون لهم أي مطامح سياسية أو انتماءات لدول أخرى. ويجب عليهم احترام وإعمال حقوق جميع الصوماليين وإبداء التسامح تجاه الكل.

(د) تكون معايير الأهلية لأعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة كما يلي:

'١' أن يكونوا صوماليي الجنسية

'٢' أن تتراوح أعمارهم بين ٢١ سنة و ٧٠ سنة

'٣' أن لا تكون لديهم سوابق في ارتكاب جرائم خطيرة أو جرائم ضد الإنسانية

'٤' أن يكونوا حاصلين على التعليم الثانوي كحد أدنى

'٥' أن تكون لديهم خبرة في العمل في مجال الانتخابات أو المجالات ذات الصلة

(هـ) يقوم الموقعون على خريطة الطريق، يساعدهم ممثلو المجتمع المدني والزعماء التقليديين، بتعيين أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة استنادا إلى طلبات تقدم خلال عملية علنية. ويبقى الجمهور على علم بالعملية من خلال حملة إعلامية متضافرة.

٢ - الجمعية التأسيسية الوطنية

(أ) الولاية:

'١' ينظم النظام الأساسي للجمعية التأسيسية الوطنية الإجراءات التي تتبع في حالة عدم تمكن الأعضاء من بلوغ الأغلبية اللازمة لاعتماد التشريعات؛

وينص النظام الأساسي على عملية لإحالة المسائل مرة أخرى إلى القائمين بالصياغة بعد تصويت أغلبية مؤهلة على ذلك؛ ويحدد النظام الأساسي كذلك آليات متفقا عليها لتجاوز حالات الجمود بغية توفير دعم بجهود الوساطة

(ب) تحدد العضوية استنادا إلى ما يلي:

'١' ١ ٠٠٠ عضو استنادا إلى صيغة ٤-٥؛

'٢' يكون ٣٠٠ عضو (٣٠ في المائة) على الأقل من النساء؛

'٣' يتم اختيار الرجال والنساء الـ ٧٠٠ الباقين من قطاع واسع من المجتمع، بما يشمل ما يلي: الشباب/الطلاب، وأصحاب الأعمال التجارية، والمواطنين في الخارج، والزعماء الدينيون والتقليديون، والمهنيون، والعلماء، والإدارات الإقليمية القائمة والناشئة.

(ج) معايير الأهلية:

'١' تنطبق المعايير المبينة أعلاه بالنسبة للجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة على المرشحين للجمعية التأسيسية الوطنية باستثناء ما يلي:

١ - ألا يقل العمر عن ٢١ سنة

٢ - لا ينص على مستوى تعليمي أدنى باستثناء المقدرة على القراءة والكتابة

٣ - الخبرة الملائمة

(د) عملية اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية:

'١' يقوم الموقعون على خريطة الطريق، يساعدهم الزعماء التقليديين وأعضاء المجتمع المدني، بتسمية ١ ٠٠٠ شخص استنادا إلى صيغة ٤-٥ والمعايير المحددة أعلاه؛

'٢' تقدم الأسماء المختارة إلى اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة للتحقق من أن كل مرشح يفي بالمعايير الواردة أعلاه فضلا عن التشكيلة العامة للعضوية؛

'٣' في حالة تقرير عدم وفاء مرشح أو قائمة بالمعايير، ترسل أسماء المعنيين مرة أخرى إلى الموقعين على مبادئ مؤتمر غاروي الأول والزعماء التقليديين والمجتمع المدني لترشيح شخص آخر أو قائمة أخرى تفي بالمعايير وتقديم المرشح أو القائمة إلى اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة، مع المحافظة على صيغة ٤-٥؛

'٤' لكفالة تنفيذ الحصة المحددة كحد أدنى للنساء، يتم تحديد النساء الأعضاء أولا؛

'٥' يجب رفض قوائم الترشيح التي لا تنجم عنها نسبة ٣٠ في المائة من النساء على الأقل في الجمعية التأسيسية الوطنية؛

٣ - البرلمان الاتحادي الجديد

(أ) يتألف المجلس الأدنى من ٢٢٥ عضوا.

(ب) يقوم المجلس الأعلى على التشكيلات الجديدة للولايات الاتحادية المستقبلية ولا يتجاوز عدد أعضائه ٥٤ عضوا.

'١' تُتبع في اختيار المجلس الأعلى المبادئ نفسها المتمثلة في الشفافية والشمول والتمثيل التي تنظم اختيار الهيئات الدستورية الأخرى، مع وضع معايير في الدستور الجديد وتصميمها لتكريس التكامل والتجانس الوطنيين، وليعمل المجلس بمثابة ''محكمة للرأي الثاني'' ووديعا للقيم الثقافية الوطنية والروح الوطنية؛

'٢' يصبح المجلس الأعلى عاملا في موعد لا يتجاوز آب/أغسطس ٢٠١٢ على النحو المنصوص عليه في مبادئ مؤتمر غاروي الأول؛

'٣' ينظم الدستور الجديد والآجال الزمنية لتنفيذه فضلا عن نصوص الأحكام العامة التشكيلة الدائمة للمجلس الأعلى، ويحدد كذلك معايير المجلس الأعلى وحجمه وتخصيص مقاعده وتشكيلته، ويضع كذلك آلية وعملية لإنشاء الوحدات دون الوطنية؛

'٤' بعد انقضاء فترة العمل الأولى للمجلس الأعلى في البرلمان الاتحادي الجديد، تُشكل العضوية على أساس الوحدات دون الوطنية بتمثيل مساوٍ.

(ج) لضمان الثقة في البرلمان الاتحادي، يجب أن يتحلى الأعضاء بالحس الوطني والأمانة وحسن السيرة في المجتمع الصومالي. ويجب عليهم احترام وإعمال حقوق جميع الصوماليين وإبداء التسامح إزاء الكل.

(د) تكون معايير الأهلية لأعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة كما يلي:

'١' أن يكونوا صوماليي الجنسية

'٢' أن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة و ٧٥ سنة

'٣' أن يكونوا حاصلين على التعليم الثانوي كحد أدنى

'٤' ألا تكون لديهم سوابق جنائية

'٥' ألا يكون قد سبق إعلانهم مختلين عقلياً

'٦' أن يحترموا القيم الإسلامية

'٧' أن تكون لديهم خبرة ملائمة

(هـ) عملية اختيار البرلمان الاتحادي الجديد

'١' يقوم الزعماء التقليديون، يساعدهم أعضاء المجتمع المدني البارزون، بترشيح شخصين لكل مقعد استنادا إلى المعايير المبينة أعلاه؛

'٢' ترسل الترشيحات إلى اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة للتحقق من استيفائهم لمعايير الأهلية ومتطلبات التشكيلة العامة. وفي حالة عدم استيفاء المعايير، تعاد الأسماء ويجب تقديم مرشح جديد أو مرشحين جدد؛

'٣' ترسل أسماء المرشحين المؤهلين إلى الكيانات المرشحة لاختيار الأشخاص الذين سيصبحون ممثلين في البرلمان الاتحادي الجديد؛

'٤' تشكل النساء نسبة ٣٠ في المائة على الأقل من أعضاء البرلمان بتخصيص مقاعد لهن وفقا لصيغة ٤-٥. ويتولى المجتمع المدني والنساء المحترمات أعضاء العشائر تسمية المرشحات واختيارهن.

وحيث إن الفترة الانتقالية يجب أن تنتهي بحلول ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، لن يقبل الشعب الصومالي أو المجتمع الدولي بالتالي أي تأخير أو تعويق. وسيتم تحديد المعوقين وتعريفهم، وسيقوم أصحاب المصلحة الصوماليون والدوليون باتخاذ إجراءات مشتركة ضدهم. وستمضي العملية قدما.

وحيث إن الموقعين يوصون بتقديم مبلغ تعويضي لأعضاء البرلمان الذين لا يصبحون أعضاء في البرلمان المقبل.

وحيث إن الوقت ضيق، توجه بهذا جميع الأطراف المعنية إلى القيام فورا، وفقا للميثاق الاتحادي الانتقالي، واتفاق كمبالا، وخريطة الطريق، ومبادئ مؤتمر غاروي الأول، ومبادئ مؤتمر غاروي الثاني، وسائر الصكوك المنظمة، بما يلي:

١ - البدء في وضع الصيغة النهائية لمشروع الدستور وإكمال الصياغة بحلول ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢؛

٢ - إكمال المشاورات وأنشطة التثقيف الوطني بشأن المسائل الحاسمة المتبقية في مشروع الدستور التشاوري؛

٣ - البدء في تشكيل الهيئات ذات الصلة، خاصة اللجنة الانتخابية المستقلة المؤقتة والجمعية التأسيسية الوطنية.

ويعلن الموقعون أن المؤتمر التشاوري الدستوري المقبل سيعقد بحلول أواخر آذار/مارس ٢٠١٢ في مقديشو وسيركز على الحقوق والحريات الأساسية.

الموقعون:

١ - الحكومة الاتحادية الانتقالية
رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية
فخامة الشيخ شريف شيخ أحمد

---

٢ - البرلمان الاتحادي الانتقالي
رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي
سعادة السيد شريف حسن شيخ آدم

---

٣ - الحكومة الاتحادية الانتقالية
رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية
معالي الدكتور عبد الولي محمد علي

---

٤ - بونتلاند
رئيس بونتلاند
سعادة الدكتور عبد الرحمن شيخ محمد محمود

---

٥ - غالمودوغ
رئيس غالمودوغ
سعادة السيد محمد أحمد عالم

---

٦ - أهل السنة والجماعة
ممثل أهل السنة والجماعة
سعادة الشيخ عبد القادر معلم نور

---

٧ - الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الصومال
سعادة الدكتور أوغستين ماهيغا

خريطة

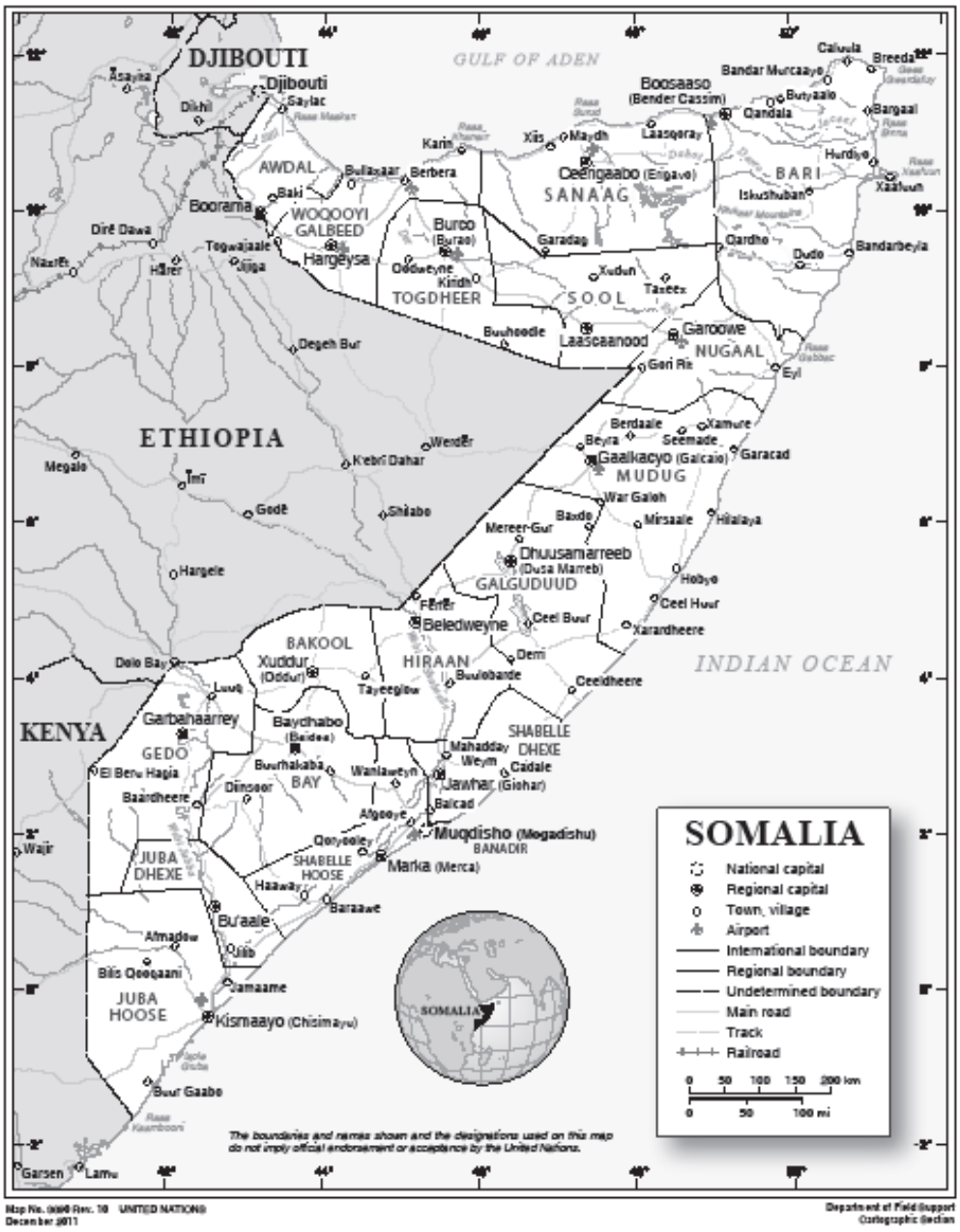
DJIBOUTI
GULF OF ADEN
Djibouti
Obock
Tadjoura
Dikhil
Ali Sabieh
Boosaaso
(Bender Cassim)
Bandar Murcaayo
Caluula
Breeda
Qandala
Bargaal
Laasqoray
Xiis
Qardho
Bandarbeyla
Dudo
Hurdiyo
Xaafuun
Iskushuban
BARI
Ceerigaabo (Erigavo)
SANAAG
Karin
Berbera
Bullaxaar
AWDAL
Baki
Boorama
WOQOOYI GALBEED
Hargeysa
Togwajaale
Lughaye
Burco (Burao)
Odweyne
Kirdi
TOGDHEER
Garadag
Xudun
Taleex
SOOL
Laascaanood
Buuhoodle
Garoowe
NUGAAL
Gaar Ris
Eyl
Dire Dawa
Nazret
Harer
Degeh Bur
ETHIOPIA
Megale
Imi
Gode
Kebri Dahar
Wendir
Shilabo
Berdaale
Beyra
Xamure
Seemade
Gaalkacyo (Galcaio)
Garacad
MUDUG
War Galoh
Baxdo
Mirsaale
Hilalaya
Mereer-Gur
Dhuusamarreeb
(Dusa Marreb)
GALGUDUUD
Hobyo
Ceel Huur
Xarardheere
Hangele
Ferfer
Beledweyne
Ceel Buur
Dolo Bay
Luuq
Xuddur
(Oddur)
BAKOOL
Tayeeglow
HIRAAN
Buulobarde
Jalalaqsi
Ceeldheere
Dem
INDIAN OCEAN
KENYA
Garbahaarrey
Baydhabo
(Baidoa)
GEDO
El Beru
Hagia
Buurhakaba
BAY
Dinsoor
Baardheere
Wanlaweyn
Jawhar (Giohar)
SHABELLE DHEXE
Mahadday Weyn
Cadale
Balcad
Afgooye
Muqdisho (Mogadishu)
BANADIR
Qoryooley
Marka (Merca)
SHABELLE HOOSE
Wajir
JUBA DHEXE
Hagaway
Baraawe
Bu'aale
Afmadow
Jilib
Bilis Qooqaani
Jamaame
JUBA HOOSE
Kismaayo (Chisimayu)
Buur Gaabo
Garsen
Lamu
SOMALIA
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
SOMALIA
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
Map No. (old) Rev. 10 UNITED NATIONS
December 2011
Department of Field Support
Cartographic Section